الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون- تيارت-

كلية :العلوم الاقتصادية،التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم التجارية

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: العلوم التجارية

تخصص: مالية وتجارة دولية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

من إعداد الطلبة:

- مهيدي فاطمة
- بوراس يمينة

تحت عنوان:

تطورات سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على الميزان التجاري

_ دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2010 _ 2020)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

د. بلقربوز مصطفى	**أستاذ محاضر قسم -ب _ -جامعة ابن خلدون**	**تيارت**	**رئيسا**
د . طالم علي	**أستاذ محاضر قسم- أ- جامعة ابن خلدون**	**تيارت**	**مشرفا و مقررا**
د. بوجلة إيمان	**أستاذ محاضر قسم- ب - جامعة ابن خلدون**	**تيارت**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023/2022

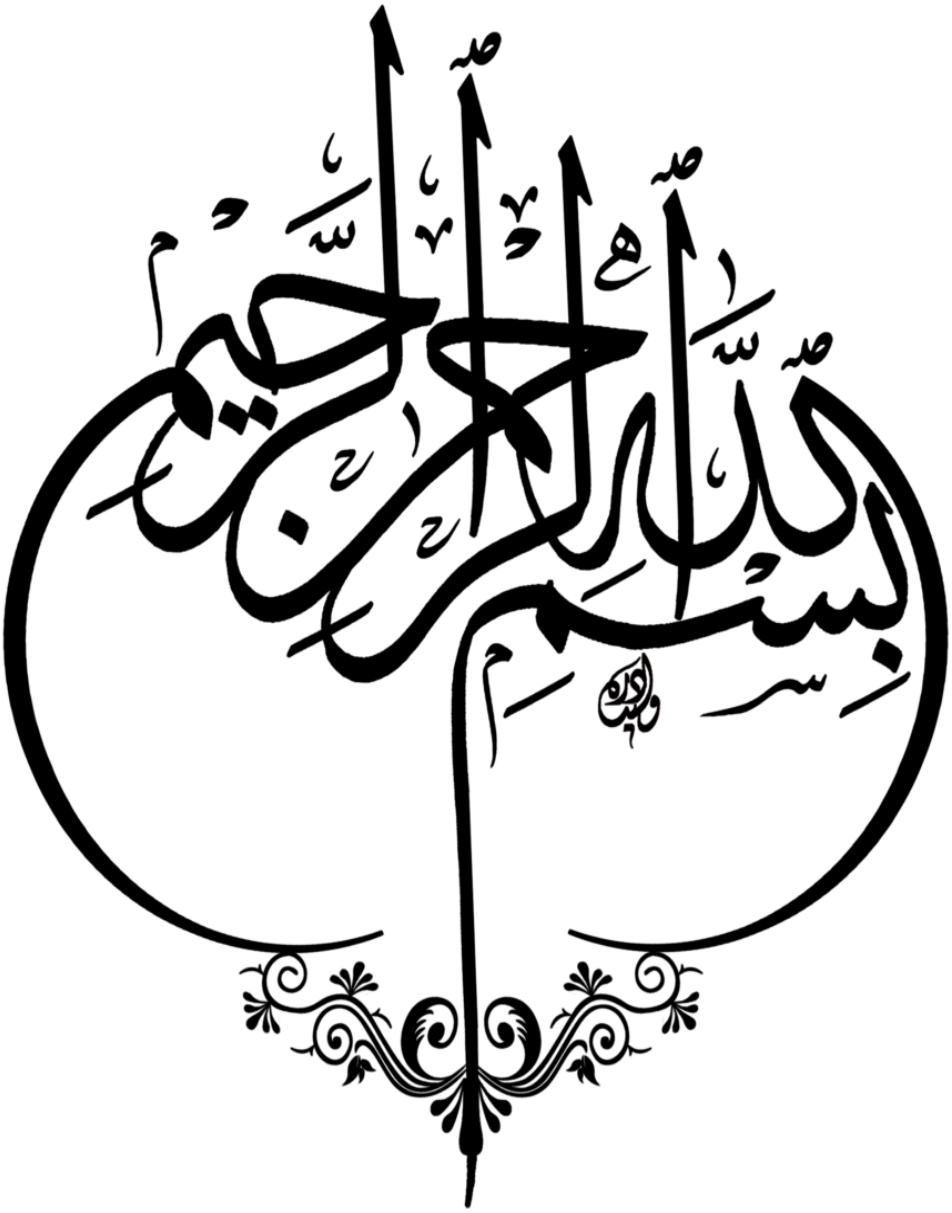
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى من يسرت لي طريق النجاح وغرست في نفسي حب التعلم والصبر والوفاء **أمي** العزيزة حفظها الله

إلى من رعاني ومنحني الأخلاق من تواضع والتعامل بالطيبة وسخر لي كل ما أحتاجه في الحياة ** أبي **

إلى من شجعوني على مواصلة المشوار الدراسي إخواني، أخي الدكتور* لحول*، *ناصر* و*طيبة*

إلى أخواتي *فضيلة* ، *حليمة* ، *تركية* ، *بختة*

إلى حبيبتي آخر العنقود أختي غاليتي *مليكة*

إلى بناتي حبيباتي *أنفال* و *ريتاج*

إلى كل أبناء وبنات إخواني وأخواتي وخاصة ناصر

إلى زوجات إخواني وأزواج أخواتي

إلى أمي الحاجة *عمورة* وأفراد عائلتها

إلى أخواتي في الله *يمينة* و*نورية* و*سهام*

إلى روح أخي *عبد القادر* وأمي *كلة* وعمتي ديدة _رحمهم الله

إلى كل عائلة * مهيـدي *

إلى كل من كانت لهم ذرة مساعدة واهتمام

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي المتواضع تعبيرا عن الوفاء والحب والاحترام .

فـاطـمـة

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى كل من ساعدني في مساري المهني و العلمي والداي رحمهم الله ، و إلى كل عائلة بوراس صغيرا و كبيرا و إلى إخوتي و أخواتي: إبراهيم، احمد، عمر ، عربي ، فتيحة ، خالدية ، مغنية .

و إلى صديقاتي:

- **فاطمة**
- **نورية**
- **سهام**
- **نورهان**
- **جانة (وهران، ميلة)**

- **و إلى كل الطاقم الإداري و البيداغوجي لمركز التكوين المهني و التمهين مزياني محمد فرندة و بالأخص:**
  - **السيد جراوي رشيد**
  - **السيد قليلية أحمد**
  - **السيد بن عمر عبد العالي**

يمينة

شكر و تقدير

قال الله تعالى ((رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِين)) (النمل : الآية 19)

قال الرسول صلى الله عليه وسلم " من لا يشكر الناس لم يشكر الله "

بعد شكرنا لله تعالى على فضله ومنه علينا أن هدانا وأمدنا بالعزم والقوة والإرادة والصبر لانجاز هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على من بعث رحمة للعالمين وهداية للضالين ، وإذا كان الواجب أن يذكر أهل الفضل بفضلهم، وأن يخص بعضهم بالذكر، فإننا نتقدم بالشكر وعظيم الامتنان إلى الأستاذ الفاضل د * طـــالم علي * الذي تابع عملنا هذا ، ولم يبخل علينا بوقته الثمين على ما قدمه لنا من ملاحظات و تشجيعات، فكانت توجيهاته وإرشاداته منفعة وفائدة لنا .

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة، وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها، وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير خاصة أساتذة تخصص تجارة دولية بجامعة ابن خلدون – تيارت .

إلى عائلاتنا، وصديقاتنا، إلى كل من ساندنا ولو بكلمة طيبة.

وفي الأخير نشكر كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد. هؤلاء من ذكرناهم من أصحاب الفضل ممن ذكرهم القلم أما من غفل عنهم القلم من غير قصد فهم في القلب فلهم منا كل الشكر ، ونرجو من الله عز وجل أن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم ولله الحمد والمنة، وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين..

شكرا لكم جميعا

فـهـرس المحتويـــات

العنـــــــــــــوان	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
الفهرس	III
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	V
المقدمة	**أ،ب،ج،د،هـ**
الفصل الأول: مفاهيم نظرية حول سعر الصرف والميزان التجاري	6
تمهيد	7
المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف	7
المطلب الأول: ماهية سعر الصرف ، أهميته و العوامل المؤثرة فيه	7
المطلب الثاني: وظائف وأشكال سعر الصرف	10
المطلب الثالث : النظريات المفسرة لسعر الصرف	13
المبحث الثاني : عموميات حول الميزان التجاري	16
المطلب الأول : ماهية الميزان التجاري وأهميته	16
المطلب الثاني : أقسام الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه	17
المطلب الثالث: حالات العجز والفائض في الميزان التجاري	18
المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات و الواردات	21
المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات	21
المطلب الثاني: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الواردات	22
المطلب الثالث: تخفيض قيمة العملة على اقتصاديات الدول النامية	22
خلاصة الفصل	26
الفصل الثاني: سعر الصرف وعلاقته بالميزان التجاري الجزائري خلال (2010 -2020)	28
تمهيد	28
المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر	29
المطلب الأول: سياسة سعر الصرف في الجزائر	29
المطلب الثاني: سياسة بنك الجزائر للحد من تقلبات أسعار الصرف العالمية على سعر الدينار	33
المطلب الثالث : تغيرات سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو خلال الفترة (2010 - 2020)	35
المبحث الثاني: وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2020)	36
المطلب الأول : تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2020)	38

المطلب الثاني : التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية	40
المطلب الثالث : التركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية	49
المبحث الثالث : علاقة سعر صرف الدينار الجزائري بالدولار الأمريكي والأورو مع رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010 - 2020)	56
المطلب الأول : سعر الصرف بالدولار الأمريكي والأورو ورصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010 - 2020)	57
المطلب الثاني: سياسة تخفيض العملة وشروط نجاحها	59
المطلب الثالث: تأثير قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري	62
خلاصة الفصل	66
خاتمة	68
المصادر والمراجع	73
الملخص	79

قـائـمـة الجـــداول

الرقم	الـــــعنوان	الصفحة
01	**تطور سعر الدينار الجزائري خلال الفترة (1987 - 1991) بالنسبة للدولار الأمريكي**	31
02	**تطور سعر الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار والأورو خلال الفترة (2010 - 2020)**	36
03	**تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010 - 2020)**	38
04	**التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال (2010 - 2020)**	41
05	**التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة (2010 - 2020)**	45
06	**تطور السلع المركبة للصادرات خارج المحروقات خلال (2010 - 2020)**	50
07	**تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2018)**	52
08	**تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات والصادرات الكلية للجزائر خلال الفترة (20210 - 2020)**	54
09	**تطور سعر الصرف بالدولار الأمريكي والأورو ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010 - 2020)**	56

قائـــمة الأشـــكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري	25
02	تطور سعر الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي والأورو خلال الفترة (20010 - 2020)	37
03	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010 - 2020)	39
04	التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2010 - 2020)	42
05	تطور حجم الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة (2010 - 2020)	42
06	تطور حجم الصادرات نحو دول أسيا خلال الفترة (2010 - 2020)	43
07	تطور حجم الصادرات نحو أمريكا اللاتينية خلال الفترة (2010 - 2020)	44
08	التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة (2010 – 2020)	46
09	تطور حجم الواردات من الإتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة (2010 - 2020)	47
10	تطور حجم الواردات نحو من دول أسيا خلال الفترة (2010 - 2020)	48
11	تطور حجم الواردات نحو من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة (2010 - 2020)	49
12	تطور حجم بعض السلع المركبة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2010 - 2020)	51
13	تطور حجم بعض السلع المركبة للواردات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2010 - 2020)	53
14	تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات والصادرات الكلية للجزائر خلال الفترة (20210 - 2020)	55
15	تطور سعر الصرف بالدولار الأمريكي ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010 - 2020)	58
16	تطور سعر الصرف بالأورو ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010 - 2020)	58

مقدمة

مقدمة

يمثل سعر الصرف حيزا كبيرا في الدراسات و المتغيرات الاقتصادية الكلية في مفهومه الذي شهد تطورا تماشيا للتطور الاقتصادي في الفترة الراهنة، إذ أن سعر الصرف يعتبر متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للمؤشرات الداخلية والخارجية، وهو يجسد أداة ربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات، أي أن النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية أو الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية أو العكس يعني كونه أداة حساب تقيس سعر العملة مقابل عملة أخرى إلى أخرى.

وتعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية، وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى فعالية لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية، و تختلف درجة تأثير سياسة سعر الصرف في الاقتصاد على مدى استقرار السعر، ويستخدم الميزان التجاري لقياس القوة النسبية لاقتصاديات البلدان.

وشهد الاقتصاد الجزائري بعد الاستقلال تحولات نوعية أهمها التحول من الاقتصاد الموجه في ظل النظام الاشتراكي على اقتصاد حر أو اقتصاد السوق، وهو ما أدى في هذا الإطار على إتباع الإصلاحات التي تتبناها الهيئات النقدية الدولية، والتي كان لها أثر فعال على النظام المصرفي الجزائري.

أصبح البنك المركزي المؤسسة الوحيدة المخول لها التحكم وتسيير السياسة النقدية في الجزائر وباعتبارها دولة نفطية تعتمد أساسا على أسعار البترول في بناء سياستها الاقتصادية الأمر الذي جعلها تشهد العديد من الأزمات الاقتصادية المتتالية الناتجة عن انخفاض أسعار النفط حتم عليها إجراء إصلاحات اقتصادية من شأنها أن تنهض بالاقتصاد الجزائري.

لقد عرف الدينار الجزائري العديد من التغيرات في قيمته نتيجة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها السلطات، وفي ظل هذه المستجدات العالمية يبقى الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يرتكز بصفة كبيرة على مداخليه من عائدات الصادرات للمحروقات، وهذه الأخيرة تتأثر بمتغيرات اقتصادية عالمية من بينها أسعار صرف الدولار الأمريكي والأورو، خاصة الدولار الأمريكي الذي يتم على أساسه تسعير المادة الأولية للبترول، وتؤثر هذه الأخيرة أيضا على الميزان التجاري، مما يترتب عنه اختيار سياسة سعر الصرف الملائمة الواجب أن تتبعها الدولة .

من خلال هذه الدراسة يتم تقييم وتحليل العلاقة بين كل من تطور أسعار الصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي والأورو على رصيد الميزان التجاري بالإضافة إلى صادرات وواردات الجزائر .

إشكالية الدراسة:

مما سبق ذكره تتجلى لنا معالم الإشكالية التي سوف نحاول الإجابة عليها من خلال البحث، والتي يمكن صياغتها في إشكالية جوهرية على النحو التالي:

_ كيف تطور سعر الصرف الدينار الجزائري وكيف يؤثر في الميزان التجاري ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هو سعر الصرف، أهميته وأنواعه، و أهم النظريات المفسرة له ولعوامل المؤثرة عليه ؟
- ماهو الميزان التجاري، أهميته، أقسامه والعوامل المؤثرة فيه ؟
- **هل** هناك علاقة بين تغيرات سعر الصرف الدينار الجزائري والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2010 _ 2020) ؟

فرضيات الدراسة :

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث و أملا في تحقيق أهدافه قمنا بتحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى إلى تقيمها وهي على النحو التالي:

- سياسة تخفيض العملة في الجزائر يمكن أن تلعب دور في ارتفاع قيمة الصادرات وتراجعا في قيمة الواردات وبالتالي تحسين رصيد الميزان التجاري في المدى الطويل.
- تخفيض قيمة العملة من بين السياسات الناجحة التي لجأت إليها الجزائر كسياسة لتحقيق النمو الاقتصادي.

أهداف الدراسة :

لا شك أن أي بحث علمي يسعى لتحقيق أهداف معينة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي ، وفيما يخص هذه الدراسة حول تطورات سعر صرف الدينار الجزائري فهي تهدف لتحقيق مجموعة من الأهداف لعل أهمها :

- ✓ محاولة معرفة استجابة سعر الصرف لحركة الميزان التجاري .
- ✓ أهم مراحل تطور أنظمة الصرف في الجزائري.
- ✓ توضيح العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري .
- ✓ كما نسعى من خلال هذه الدراسة محاولة الوصول إلى النتائج المتعلقة بتطور سعر الدينار الجزائري وأثره على الميزان التجاري.

أسباب اختيار الموضوع :

لعل من أهم الأسباب التي دفعت بنا إلى تناول هذا الموضوع هو:

- نظرا لأن موضوع سعر الصرف وتطوره والميزان التجاري من أهم مجالات البحث والدراسة والتي ترتبط بتخصص التجارة الدولية.
- الخسائر المادية الكبيرة التي يتكبدها الاقتصاد الجزائري نتيجة التقلبات في أسعار الصرف الدولية خصوصا العملات الرئيسية .
- دور سعر الصرف الأساسي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في الحياة الاقتصادية .
- الميول الشخصية لدراسة الموضوع كونه يزخر بالمفاهيم الجديدة والتوجهات الحديثة التي تثري رصيدنا المعرفي.

- التطرق إلى حالة الجزائر من خلال تقييم تطورات سعر الصرف و رصيد الميزان التجاري .

حدود الدراسة :

تتمثل حدود دراسة هذا الموضوع فيما يلي :

-الحدود المكانية: الجزائر(تطورات سعر الصرف الدينار الجزائري وأثره على الميزان التجاري).

- الحدود الزمنية: الفترة الممتدة بين (2010 _ 2020).

منهج الدراسة :

سنعتمد في هذه الدراسة على استعراض المفاهيم العامة المتعلقة بسعر الصرف والميزان التجاري، بالمنهج الوصفي الذي يركز على وصف وتحليل الظواهر الاقتصادية.

أما المنهج التحليلي من خلال تحليل الإحصائيات الخاصة بسعر الصرف الدينار الجزائري والعملات الأجنبية الدولار الأمريكي والأورو ورصيد الميزان التجاري، كما توضح العلاقات بين تطورات سعر الصرف و الميزان التجاري الجزائري.

صعوبات الدراسة:

ككل بحث علمي نجد هناك صعوبات تواجه الباحثين عند القيام بدراساتهم الأكاديمية، ومن بين الصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد مذكرة التخرج:

- تضارب الإحصائيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات مع تلك المقدمة من طرف الجمارك أو الوزارة الأولى.

- عدم إمكانية دراسة كل المتغيرات الخاصة بالاقتصاد الوطني كالتوزيع السلعي لواردات الجزائري لبعض السنوات وهذا راجع لعدم توفر المعطيات .

الدراسات السابقة :

_ **بوسيس سارة وضيف أحمد،** 2020 **بعنوان** " سياسة تخفيض سعر الدينار الجزائري وتأثيرها على الميزان التجاري "، دراسة تحليلية للفترة (2000 _ 2017) ، حيث تم تسليط الضوء على سعر الصرف والميزان التجاري في الإطار النظري، وتحليل تطور كل منهما في الجزائر خلال فترة الدراسة ، وتحليل أثر تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي على كل من الصادرات خارج المحروقات والواردات، وتوصلت الدراسة عدم تبعية رصيد الميزان التجاري لسياسة تخفيض سعر الصرف وإنما هو رهينة لتقلبات أسعار النفط .

_ **يوب فايزة** ، 2020 ، بعنوان أثر تغيرات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري ، دراسة قياسية للفترة (1990 _ 2018) ولقياس هذا الأثر قامت الباحثة باستخدام طريقة التكامل المشترك انجل غرا نجر، والتي تبين من خلالها أنه يوجد علاقة تكامل بين أسعار البترول ورصيد الميزان التجاري الجزائري، وخلصت الدراسة

إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية بين أسعار البترول والميزان التجاري، والتي وصفتها الباحثة بالمنطقية علما أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبيير على القطاع النفطي .

_ **دراسة الباحثة العمري سيليا**، (1980 _ 2018) بعنوان " أثر تقلبات سعر الصرف في التضخم والميزان التجاري حالة الجزائر _ دراسة قياسية هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الوسائل والآليات للحد من أثار تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري والتضخم، حيث طرحت الباحثة إشكالية انعكاسات تقلبات أسعار الصرف على التضخم والميزان التجاري في الجزائر، وقد توصلت الباحثة إلى أن علاقة سعر الصرف مع الميزان التجاري علاقة عكسية ضعيفة، حيث انخفضت أسعار الصرف ب 0.21% يؤدي إلى زيادة معدل التضخم بوحدة واحدة، والارتفاع المتزايد في الأسعار يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية للعملة مما يؤثر على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع .

_ **دوحة سلمى** (2014- 2015) **بعنوان** " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها " دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، وقد حاولت الباحثة دراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها في الجزائر، وقد توصلت الباحثة على أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياسته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، و إنما التوصل إلى تحقيق قابلية التحويل الكلية للدينار والاتجاه نحو تحرير سعر الصرف .

_ **دراسة عبد الجليل هجيرة** (2011 _ 2012) " أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري _ دراسة حالة الجزائر _ مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، وقد حاولت الباحثة دراسة أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار خاصية الاقتصاد الجزائري والتي تمكن في أن الصادرات تعتمد على قطاع المحروقات بالدولار الأمريكي أما الواردات فمجملها بعملة الأورو، أما النتيجة التي توصلت إليها الباحثة هو أنه توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر الصرف الأورو و الدولار الأمريكي، والميزان التجاري الجزائري .

هيكل الدراسة :

للإجابة على إشكالية البحث ارتأينا تقسيم البحث إلى فصلين بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، فالفصل الأول يتناول عموميات حول سعر الصرف والميزان التجاري وقسم بدوره إلى ثلاث مباحث، تضمن المبحث الأول عموميات حول سعر الصرف، أما المبحث الثاني فتضمن عموميات حول الميزان التجاري، والمبحث الثالث عالج تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات .

في الفصل الثاني تطرقنا في هذا الفصل إلى دراسة لحالة الجزائر ، وتم طرح إلى ثلاثة مباحث هي المبحث الأول تضمن تطور سعر الصرف في الجزائر ، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى وضعية الميزان

التجاري في الجزائر خلال الفترة (2010 _ 2020) ، و المبحث الثالث عالج دراسة علاقة سعر الصرف الدينار الجزائري و رصيد الميزان التجاري بالدولار الأمريكي والأورو خلال الفترة (2010 _ 2020).

الفصل الأول:
عموميات حول سعر الصرف
و الميزان التجاري

تمهيد:

إن اتخاذ العملة كوسيط للتبادل ومقياسا للقيمة، أمر يسهل بقسط كبير في المعاملات الاقتصادية والتجارية، والتي تتم بين الأعوان الاقتصادية داخل دولة معينة إلا أن هذه الوظائف لا تجد لها معنى إذا تعلق الأمر باستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية ، إذ لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة العملات الأجنبية المعنية، ذلك أن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة وهو ما يسمى بسعر الصرف ، و يعتبر هذا الأخير جوهر التعاملات الاقتصادية بين الدول.

إن ظاهرة تكوين سعر الصرف من الجانب النظري جاءت بعدة مفاهيم و تعاريف خاصة به ،فمن خلال هذا يتم تحديد القيمة الفعلية لعملة ما بالنسبة لعملة أخرى، فتتم هذه العملية من خلال بيع وشراء العملات بين الدول، فلقد شهد العالم عدة أنظمة ونظريات لسعر الصرف مختلفة وبطبيعة الحال كان لهذه الأنظمة والنظريات انعكاسات على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى توجهات نحو أنظمة ونظريات.

كما يعتبر سعر الصرف المرأة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات إذ تعد أسعار الصرف ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، فاستيراد السلع من إحدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني أي أن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية، وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق العالمية، بينما الصادرات تزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية وتزيد من عرض العملات الأجنبية في السوق الوطني مما يؤدي إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، ويتم معالجته من خلال اعتماد سياسات سعر الصرف بما يتوافق وحالة الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل تفسير علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول: عموميات حول سعر الصرف

المبحث الثاني: ماهية حول الميزان التجاري

المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

المبحث الأول: عموميات سعر الصرف

تطرقنا في هذا المبحث إلى عموميات حول سعر الصرف والذي يعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مطالب :

المطلب الأول: ماهية سعر الصرف أهميته و العوامل المؤثرة فيه

لكل دولة من الدول لديها عملة خاصة بها، تتخذها كمقياس للتعبير عن قيمة السلع المحلية المعروضة فيها حيث تعد من وجهة نظر المقيمين فيها "كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها" ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى وللتوضيح أكثر في هذا المبحث نتطرق إلى مفهوم سعر الصرف أهم وظائفه، أنواع سعر الصرف، أنظمة سعر الصرف .

تعتبر قيمة العملة عن المركز المالي والاقتصادي للدولة، غير أن مفهوم سعر الصرف متشعب وهذا ما سنحاول الإلمام به.

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف

هناك العديد من المفاهيم التي يمكن استخدامها لتوضيح أو تعريف مفهوم سعر الصرف نذكر منها:

- عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية (الجنابي، 2014، صفحة 93)
- يعرف سعر الصرف بأنه كمية العملة المحلية التي يمكن التنازل عنها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة الأجنبية، مثل ما يتم تحديد سعر أي سلعة في السوق (رائد، 2013، صفحة 53)
- كما يعرف سعر الصرف على انه عدد الوحدات النقدية الذي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية ، أي سعر الصرف هو الأداة التي تربط بين الاقتصاد المحلي ومختلف الاقتصاديات، إضافة إلى كونه يربط بن أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وسعرها في الأسواق الأجنبية (لطرش ا.، 2004، صفحة 96)
- سعر الصرف هو سعر عملة بعملة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين فإحدى العملة تعتبر سلعة والأخرى تعتبر ثمنا لها، فسعر الصرف عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على عملة وحدة من عملة أخرى (شهاب، 2007، صفحة 17)
- سعر الصرف هو : " نسبة التبادل بين وحدة النقد الأجنبية ووحدة النقد الوطنية " (الحمزاوي، 2004، صفحة 17)
- كما يعرف على أنه تبادل عملة محلية بعملة أجنبية لربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات (حميدات م.، 2004، صفحة 98)

- كما يعبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تستبدل بها وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية، أي عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى (حسن، 2004، صفحة 203)

وعرف الاقتصادي جيمس إجرام سعر الصرف بأنه: "بمثابة قاموس من كلمة واحدة يمكن أن تترجم بواسطته جميع الأسعار من لغة أجنبية إلى لغة محلية".

- إذن هو ثمن كباقي الأثمان يتحدد بشكل أساسي حسب تفاعل قوى العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيه وعوامل عديدة أخرى (نعمة س.، 2010، صفحة 15)

وأيا كانت المفاهيم المستخدمة في تحديد سعر الصرف فإنها تشترك في توضيح الآتي : (نعمة ا.، 2005، صفحة 201)

- ✓ أن لكل عملة سعر صرف معين مقابل العملات الأخرى؛
- ✓ يمكن التعبير عن سعر الصرف بعدد الوحدات أو القدرة الشرائية؛
- ✓ تتعد أسعار صرف العملة الواحدة بتعدد العملات المستخدمة في مقارنتها؛

ومن التعاريف السابقة نستطيع القول أن سعر الصرف يمكن تعريفه على النحو التالي على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية مقابل عدد الوحدات من العملة الأجنبية والعكس صحيح .

وتجدر الإشارة إلى أنه توجد طريقتين لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير مباشر (لطرش ا.، 2007، صفحة 96) :

- ✓ **التسعير المباشر** : وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، و في الوقت الراهن قليل من الدول التي يستعمل طريقة التسعير المباشر، و أهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا
- ✓ **التسعير غير مباشر** : هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر

الفرع الثاني :أهمية سعر الصرف:

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و التي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل و الإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية

نستخلص أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو استثماريا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي و العالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد.

كون أن سعر الصرف يمثل تكاليف و الأسعار سواء داخل البلد أو خارجه ، فإنه يمكن أن يستخدم كمؤشر على تنافسية البلد وبالتالي على ميزان المدفوعات (بوخاري، 2010، صفحة 21) ونستنتج أهمية سعر الصرف على مستويين ، حين يقع المستوى الأول في إطار أسعار الصرف التجارية الثنائية بين عمليتين ، بينما يقع المستوى الثاني في إطار أسعار الصرف متعددة الأطراف ، أي صرف عملة مقابل عملة معينة مقابل مجموعة من العملات وهو ما يسمى سعر الصرف الفعلي (لطرش ا.، 2013، صفحة 231)

الفرع الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف :

إن العوامل التي تؤدي إلى تغيرات كبيرة في أسعار صرف العملات، ناتجة عن اختلاف الظروف الاقتصادية و السياسات النقدية والمالية للبلدان المعنية ، فضلا عن اختلاف النظم التي بمقتضاها يتم تحديد أسعار صرف تلك العملات، ويتوقف سعر الصرف على العوامل المتصلة بسعر الصرف الأجنبي والطلب عليه نتيجة استيراد وتصدير السلع وانتقال رؤوس الأموال. تدخل البنوك والسلطات النقدية لشراء أو بيع العملات الأجنبية لتحقيق الموازنة في أسعار الصرف.

العوامل المؤثرة في سعر الصرف :

توجد مجموعة من العوامل الرئيسية التي تؤثر في سعر الصرف وهي مستويات الأسعار النسبية التعريفات الجمركية والحصص، تفضيل السلع المحلية والإنتاجية، و كيف يؤثر كل عامل من هذه العوامل على سعر الصرف مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها.

أولا : مستويات الأسعار النسبية

عندما ترتفع أسعار السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية، حسب نظرية تعادل القدرة الشرائية نحو الانخفاض يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، وعلى العكس إذا ارتفعت أسعار السلع الأجنبية ، بحيث أن السعر النسبي للسلع المحلية يزداد ويمثل قيمة العملة الوطنية نحو الارتفاع ، لأن السلع المحلية سيستمر بيعها حتى مع ارتفاع قيمة العملة المحلية، وفي الفترة الطويلة فإن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة (بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي) يتسبب في انخفاض قيمة عملتها وانخفاض مستوى الأسعار النسبية، مما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها . (حميدات م.، 2005، صفحة 111)

ثانيا : التعريفات الجمركية والحصص

إن الحواجز على التجارة الحرة، مثل التعريفات الجمركية (الضرائب على السلع المستوردة مثلا) والحصص (القيود على حماية السلع التي يمكن استيرادها)، يمكن أن تؤثر في سعر الصرف.

ثالثا : تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية

إن الزيادة في الطلب على صادرات دولة ما يتسبب في ارتفاع عملتها في الفترة الطويلة ، وعلى العكس فإن الزيادة في الطلب على الواردات ويتسبب في انخفاض قيمة العملة.

رابعا : الإنتاجية

إذا أصبحت دولة أكثر إنتاجية من غيرها من الدول الأخرى فإن منظمات الأعمال في هذه الدول يمكن أن تخفض أسعار السلع المحلية بالنسبة لأسعار السلع الأجنبية وتظل تحقق أرباحا و النتيجة هي زيادة الطلب على السلع المحلية و ميل سعر العملة المحلية إلى الارتفاع ، ومع ذلك فإذا تقهقرت إنتاجية الدولة بالنسبة الدول الأخرى، فإن السلع التي تنتجها تصبح نسبيا غالية الثمن وتميل قيمة عملة الدولة إلى الانخفاض، ففي الفترة الطويلة كلما زادت إنتاجية دولة بالنسبة إلى الدول الأخرى ترتفع قيمة عملتها، إذا أدى عامل من العوامل السابقة إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بالنسبة إلى السلع الأجنبية ، فإن العملة المحلية تزداد قيمتها . و إذا أدى أي عامل منها إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية فإن العملة المحلية ستنخفض قيمتها . (حميدات م.، 2005، صفحة 112)

المطلب الثاني: وظائف وأشكال سعر الصرف

الفرع الأول : وظائف سعر الصرف

تتمثل وظائف سعر الصرف فيما يلي :

- **وظيفة قياسية**: حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمية وكذلك يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية (يوسف, جمال الدين برقوق ، مصطفى، 2016، صفحة 105)

- **وظيفة تطويرية** : يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، و من جانب أخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو تعويضها بالواردات التي تكون أسعارها اقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع واردات معينة ، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدولة . (صيد، 2013، صفحة 26)

- **وظيفة توزيعية** : يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية داخل الاقتصاد الوطني أو على المستوى الدولي فمن المعروف أن التجارة الخارجية تقوم بوظيفة توزيعية للثروات الوطنية من خلال عملية التبادل التجاري وكما هو معلوم فإن التبادل التجاري بين البلدين يتم عن طريق الأسعار ، لذا يمكن القول أن سعر الصرف يعمل من جانبه على دعم الوظيفة التوزيعية من خلال إعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين أقطار العالم .

- يمكن استنتاج أن الوظائف الثلاثة لسعر الصرف متكاملة فيما بينها، حيث يقوم سعر الصرف بقياس ومقارنة القوة الشرائية للعملة المحلية بالقوة الشرائية للعملة الأجنبية، وهذا ما يساعد على معرفة القطاع الذي يتمتع بوفرة في عوامل الإنتاج والذي يحتاج إلى تطوير وبذلك تتخصص الدولة في القطاع الأقل تكلفة و أكثر ربحية كما

ينعكس ذلك على تقسيم العمل الدولي وهذا ما يساعد على التوزيع الأمثل للدخل العالمي على حسب الناتج الوطني الخام لكل دولة وبالتالي نصل إلى تخصيص أفضل الموارد الدولية . (حتو، 2016، صفحة 24)

الفرع الثاني :أشكال سعر الصرف

تعددت أنماط سعر الصرف حيث لكل منها مدلولها واستعمالها وعادة ما يتم التمييز بين أشكاله التي تتضح من خلالها القدرة التنافسية بين الدول إضافة إلى أخذه بعين الاعتبار إلى مختلف التدابير الحكومية مثل التعريفات الجمركية أو الرسوم والحوافز والإعانات المالية التي لها علاقة بالعملات الدولية وعلى هذا يمكن تحديد الأشكال التالية لسعر الصرف :

أولا: سعر الصرف الاسمي

سعر الصرف الاسمي: هو مقياس عملة بلد ما والتي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديده وفقا للعرض والطلب عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويكون هناك تعادل بين عنصري العرض والطلب في الأسواق الأجنبية وهذا يؤدي إلى وضع أسعار صرف اسمية يتم على أساسها تبادل العملات، كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الاسمي من خلال الرقم القياسي لسعر الصرف الاسمي (مؤشر سعر الصرف) و هذا المؤشر يقوم بدور المقياس الذي يعكس متوسط حصيلة التقلبات في قيم العملات بالنسبة لعملة معينة وهذا مع إعطاء كل عملة من العملات وزنا مرجحا أي أهمية نسبية بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية ، وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى قسمين: (مروان، 2010، الصفحات 7-8)

- ✓ **سعر الصرف الرسمي**: السعر المعمول به فيما يخص التبادلات التجارية الرسمية.
- ✓ **سعر الصرف الموازي**: السعر المعمول به في الأسواق الموازية.

وتكون العلاقة ثنائية إذا تم التبادل مع عملة واحدة فقط وهو ما يعرف بسعر الصرف الاسمي الثنائي، "سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية (غزالي، 2003، صفحة 02)

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وقد يكون في حالة تحسن أو حالة تدهور، فالتحسن يكون بارتفاع سعر العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، أما حالة التدهور فتكون بانخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية، فالتحسن هو انخفاض لسعر الصرف والتدهور هو ارتفاع سعر الصرف الاسمي.

ثانيا: سعر الصرف الحقيقي

وهو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو يقيس القدرة على المنافسة، أي هو سعر الصرف الذي يأخذ الأسعار في بلدين، فإذا كان مستوى الأسعار العام في بلد ما هو (P) وفي البلد الأجنبي (**P***) وكان (E) هو سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي:

$$\in = EP^*/P$$

حيث يعكس على الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

ويؤدي أي انخفاض في $\in$ إلى تحسن حقيقي أي ارتفاع السعر النسبي للسلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، أما التخفيض الحقيقي يوافق الارتفاع في $\in$ ويعني انخفاضّ أسعار السلع المحلية مقارنة بأسعار السلع الأجنبية.

ثالثا: سعر الصرف الفعلي

يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية معينة، وبالتالي يدل على مدى تحسن عملة بلد ما بالنسبة إلى مجموعة من العملات الأخرى.

إن سعر الصرف الفعلي الاسمي يمثل عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة وهو يتألف من عنصرين هما: سعر الصرف الاسمي وعنصر آخر غير مرتبط بسعر الصرف تمثل التعريفات الجمركية ،الإعانات المالية....الخ. (حميدات م.، 2000، الصفحات 76 -77)

مؤشر سعر الصرف الفعلي= متوسط عدة أسعار صرف ثنائية

رابعا : سعر الصرف الفعلي الحقيقي

هو سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية و من أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج لا بد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية . (قدي، 2003، صفحة 106)

خامسا: سعر الصرف التوازني:

وهو السعر الذي يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي (غزالي، 2003، صفحة 04)

وهو السعر السائد في بيئة اقتصادية غير مختلة أي متوازنة ويعتمد تحديد سعر الصرف التوازني على معرفة كيف يتغير سعر الصرف الحر مع تغيرات الأوضاع الاقتصادية، إن مفهوم سعر الصرف التوازني محدود لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار الصدمات الحقيقية والاسمية التي تؤدي إلى تعديل سعر الصرف مثل: صدمات حدود التبادل وتدفقات رأس المال.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

هناك العديد من النظريات و النماذج المتعددة التي حاولت تفسير اختلاف أسعار الصرف بين الدول وتغيرات قيمة العملة الوطنية فرغم الزخم الكبير للدارسات الاقتصادية القديمة والحديثة التي تطرقت لمحددات سعر الصرف محاولة منها لإيجاد نظرية تحدد بدقة سعر الصرف ، فالنظريات التقليدية التي تشمل كل من نظرية تعادل القوة الشرائية و نظرية تعادل معدل الفائدة، أما الحديثة فهي تبين أن هناك عوامل أخرى مثل الإعلام والتوقعات السياسية والاقتصادية التي بإمكانها أن تؤثر بشكل أو بآخر في تحديد أسعار الصرف ومن خلال هذا المبحث سنعالج نظرية القدرة الشرائية بالإضافة إلى نظرية تعادل أسعار الفائدة ونظريات أخرى عديدة مفسرة لسعر الصرف، حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسيرا حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها، وفيما يلي سوف نتطرق لهذه النظريات :

الفرع الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية

تعتبر نظرية تعادل القوة الشرائية أهم نظرية مفسرة لسعر الصرف حيث سنحاول الإلمام بهذه النظرية من خلال عرض ماهيتها، و قد ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد الأسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار الصرف . (صادق، 1997، صفحة 129)

وتتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي.
(شقيري نوري موسى واخرون، 2012، صفحة 167)

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل Gustav Cassel[1] حيث حاول أن يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب، تتوصل إلى نظرية تعادل القوة الشرائية والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين تتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل . (رحيمة، شعيب، و وخياط، 2011، صفحة 124)

الفرع الثاني: تعادل أسعار الفائدة

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف ستوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية، أهمها أسعار الفائدة المحلية و الأجنبية، بالإضافة إلى العرض والطلب على الأصول المالية .

وتعتبر نظرية أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي سوق الصرف حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغيرات أسعار الصرف المنتظرة.
(يوسف، 2004، صفحة 07)

[1] Gustav cassel : غوستاف كاسل من مواليد 20 أكتوبر 1866 في استكهولم ، اقتصادي سويدي، أسهم في تطوير النظريات الاقتصادية ، و خاصة ما يتعلق بالشؤون المالية ، و توفي سنة 1945

أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات مع أسعار الصرف فالقاعدة العامة تقول " تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد أخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من البلد الأول والعكس صحيح . (لعويسات، 2000، صفحة 52)

الفرع الثالث: نظرية الأرصدة

يتحدد سعر صرف عملة دولة ما، في ضوء النتيجة النهائية لميزان المدفوعات وفقا لحالة رصيد الميزان الكلي عجزا بمعنى رصيد سالبا "قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات" فهذا يعني زيادة كميات الكميات المعروضة من العملة المحلية مما ينتج عنه انخفاض في قيمتها الخارجية. (الزهراء، 2012، صفحة 125)

وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية. (عباس، 2013، صفحة 40)

الفرع الرابع: نظرية كفاءة السوق:

قدم الاقتصادي الأمريكي Eugene Francis Fama[2] مفهوم سوق الكفاءة في بداية السبعينات، فسوق الكفاءة أو الفعالة هي تلك السوق التي تعكس فيها الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الاقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف الآجل فالسوق الكفاءة تتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة ، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية. (سلمى د.، 2015، صفحة 15)

حيث تقوم هذه النظرية على أن الاستغلال الكفء للمعلومات الاقتصادية وهو ما يصطلح عليه بكفاءة المعلومات ويعتبر السوق بأنه سوق كفء إذا كان سعر الأصل محل الاهتمام بعكس المعلومات المتاحة بكفاءة دائما و كفاءة السوق تتضمن بالضرورة أن تتبع أسعار الأصول مسار عشوائيا أي أن العوائد الفعلية تتقلب بشكل عشوائي حول قيمة العائد التوازني المتوقع ولكن في هذه الحالة من المفترض أن يكون العائد التوازني المتوقع غير ثابت . (ماكدونالد، 2007، صفحة 392)

الفرع الخامس: نظرية كمية النقود:

فتعبر النظرية أن الزيادة في كمية النقود وسرعة تداولها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار داخل البلد، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على المنتجات المحلية وتصبح أقل تنافسية مع المنتجات الأجنبية، هذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الأجنبية مما يضغط على سعر الصرف بالتدهور . (عجمية، 2000، صفحة 73)

ويمكن القول أن مضمون هذه النظرية يتلخص في أن الزيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الداخل الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي انخفاض الصادرات وزيادة

[2] Eugene Francis Fama: يوجين فاما ولد في 14 فبراير 1939 هو عالم اقتصادي أمريكي حاصل على جائزة نوبل، اشتهر بأبحاثه النظرية و التجريبية في نظرية المحفظة و تسعير الأصول

الواردات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية من أجل تسديد قيم الواردات وانخفاض الطلب على العملات المحلية لتسديد قيم الصادرات، وبالتالي ارتفاع سعر الصرف في حالة تحديده بشكل آخر يؤدي إلى خروج الذهب في حالة سريان نظام الذهب وحصول العكس في حالة انخفاض كمية النقود . (حسن، 2001، صفحة 228)

الفرع السادس: نظرية الإنتاجية

وتتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشته، بما يتضمنه الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة ، هذا من ارتفاع في مستويات الدخول والأسعار الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية، وانخفاض الطلب على العملة المحلية، وهو ما يعني انخفاض قيمتها الخارجية، ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة، بانخفاض الدخول و مستويات المعيشة، و المتأتي من انخفاض الإنتاجية . (حسن، 2001، صفحة 229)

ويلاحظ أن انخفاض قيمة العملة يمكن أن يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على صادرات الدولة في حالة استجابة الجهاز الإنتاجي له مما يؤدي إلى تحسن الميزان التجاري للدولة واتجاه قيمة العملة إلى الارتفاع في المستقبل ولعل ما سبق يشير إلى أهمية اتجاه سعر الصرف في نفس اتجاه مستوى الإنتاجية في الدولة لكي يتحقق التوازن المرغوب في ميزان المدفوعات . (العظيم، 1998، صفحة 54)

المبحث الثاني: ماهية الميزان التجاري

تناولنا في هذا المطلب عموميات حول الميزان التجاري، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فروع يتضمن كل منها مفهوما للميزان التجاري و أهميته، العوامل المؤثرة فيه، بالإضافة إلى حالات العجز و الفائض فيه.

المطلب الأول: ماهية الميزان التجاري أهميته

الفرع الأول : ماهية الميزان التجاري

تعدد المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد، وعموما يمكن تعريفه على أنه:

- يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا.(يونس، 2007، صفحة 181)
- البيان الذي يشتمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات فهو يبن في معناه الضيق قيمة الصادرات والواردات المنظورة خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة . (الحاج، 1998، صفحة 182)
- تم تعريفه على أنه ميزان يشمل الصادرات والواردات من السلع والخدمات وقد جرت العادة على التمييز بين الصادرات والواردات من السلع وبين الصادرات والواردات من الخدمات، ويطلق على الصادرات والواردات من السلع اصطلاحا الصادرات والواردات المنظورة وتقع بنودها فيما يسمى الميزان التجاري الذي يشمل القيود المدينة والدائنة وكل الصادرات والواردات المنظورة . (صبحي تادرس قريصة، 1983، صفحة 325)
- يمثل الميزان التجاري نوعا من المعاملات الجارية، والمتمثلة في المبادلات من السلع ، فإذا زادت الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك فائضا في الميزان التجاري، أما إذا زادت الواردات عن الصادرات من السلع فإننا نقول أن هناك عجزا في الميزان التجاري، غير أنه لا يمكن القول أن الفائض في الميزان التجاري في صالح البلد، أو العجز في الميزان التجاري في غير صالح البلد قبل التطرق للأهمية النسبية للميزان التجاري في ميزان الحساب الجاري بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية التي يتحقق في ظلها الفائض و العجز في الميزان.
- يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات والصادرات للدولة، حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد – إجمالي واردات البلد

حيث أن الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه "الميزان التجاري الدولي" في هذا البلد. (النعيمي، 2012، صفحة 76) .

ومما سبق يمكن القول أن الميزان التجاري على أنه ذلك الحساب الذي تسجل به كافة العمليات الخاصة بالصادرات الكلية والواردات الكلية للدولة خلال فترة معينة، حيث يمكن أن يكون في حالة فائض أو عجز.

الفرع الثاني : أهمية الميزان التجاري

يشكل الميزان التجاري أهم جزء من ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي في هذا البلد.

- يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات و الواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد اتجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري الايجابي لـ (X-M) ، مثلا على أن الصناعة كفئة جدا، و أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، و في المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي وبنيوي للميزان التجاري، لسبب الضعف التنافسي للصادرات، و تحاول كل الدول تحقيق فائض لميزانها التجاري، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، و ذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية والصادرات السلعية للبلد.

- يعتبر الميزان التجاري الجزء الأساسي لميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي وهيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف تنوعه وضعف القدرة الإنتاجية فيه، أو ضعف درجة مرونته عن تلبية احتياجات الاقتصاد تلجأ الدولة للاستيراد لسد احتياجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة الدولة عن توسيع نشاطها الإنتاجي وتنوعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من أجل تشجيع عملية التصدير ما يؤدي بدوره إلى عجز ميزانها التجاري . (فليح، 2001، صفحة 234)

المطلب الثاني: أقسام الميزان التجاري والعوامل المؤثرة فيه

الفرع الأول: أقسام الميزان التجاري

يقسم الميزان التجاري إلى قسمين الأول الميزان التجاري السلعي أما الثاني الميزان التجاري الخدمي .

أولا: الميزان التجاري السلعي

و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة الذي يتم من خلال تسجيل قيمة المعاملات في السلع المادية سواء كانت الصادرات أو الواردات ويعتبر هذا الحساب من أكثر الحسابات أهمية في المعاملات الدولية، حيث تسجل فيه الصادرات من السلع المادية (أرز، بصل، منسوجات، أجهزة كهربائية .. .) يقيد دائنا أما الوردات من السلع (سيارات، معدات، قمح، . . .) يقيد مدينا . (ناصف، 2008، صفحة 295)

ثانيا : الميزان التجاري الخدمي

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة وتضم كافة الخدمات بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال) . (هجيرة، 2012، صفحة 97)

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على الميزان التجاري للدولة، و من أهم هذه العوامل نذكر منها ما يلي:

- **التضخم**: يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات، نظرا لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية (الحجار، 2003، صفحة 64) .

- **معدل نمو الناتج المحلي**: يمثل الناتج المحلي الناتج الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترو زمنية محددة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة أي هو الدخل المكتسب الذي تحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل. أي من خلال العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أو أجنبية. (السعيد، 2007، صفحة 69)

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها.

-**تغيرات أسعار الفائدة**: التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها وبالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال ويؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية مما يؤدي إلى تراجع الصادرات وبالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة على المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعرين . (الحجار، 2003، صفحة 64).

- **سعر الصرف**: يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات، حيث تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين .

المطلب الثالث: حالات العجز و الفائض في الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري أحد المؤشرات الرقمية المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة و ما تحظى به من أهمية و تركيز من قبل المستثمرين، أهمية هذا المؤشر نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري تصدر أكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الإنتاج سيكون فيها عاليا و أن بضائعها منافسة سعرا و جودة في السوق المحلي وفي السوق الخارجي، وما يصاحب ذلك من زيادة في الإنتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف، وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الإنفاق الكلي في السوق

والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو، وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب. لكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة و التي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل و يسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين .

الفرع الأول : التوازن والاختلال في الميزان التجاري

بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة، في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع، إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى توازن في ميزانها التجاري من خلال محاولتها تقييد وارداتها السلعية قدر الإمكان، والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن، وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا وخارجيا.

أولا: التوازن في الميزان التجاري :

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي، أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون : (حسن، الصفحات 124 - 125)

قيمة الصادرات = قيمة الواردات

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية، وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغيير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي، ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي)، وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي.

ثانيا: الاختلال في الميزان التجاري :

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى وتسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان ويسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان، أي تجاوز المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (التزامات الدولة على الخارج).

ومن الملاحظ أن المشكلات في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز، حيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرف عملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتتراجع صادراتها، ما يؤثر أيضا سلبيا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل، ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات

والواردات، من خلال الانخفاض في الصادرات والزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة توازن بين الصادرات والواردات، فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الاقتصادي للدولة، والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية وتحقيق التنمية الاقتصادية وإتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي .

فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقه في تطبيق إحدى السياسات، القصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الاقتصادي الداخلي للبلد. (يسري، 1993، صفحة 207)

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع، بالإضافة إلى حاجتها للسلع الوسيطة التي تم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية . (حسن، الصفحات 129 - 130)

فالعجز في الميزان التجاري للدولة يعني أنها تعيش في مستويات معيشية أعلى من مستواها، فالدولة في هذه الحالة تستورد سلعا أكبر من فدارتها، بما يؤدي إلى زيادة مديونيتها اتجاه الخارج، كما يعني العجز في الميزان التجاري أيضا الطلب على عملات الدولة المصدرة يزداد مقابل تزايد عرض العملة المحلية ما يؤدي إلى خفض وتدهور قيمتها، كما أن زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الإنتاج من المنتجات الوطنية وبالتالي تزايد حجم البطالة، والذي يتسبب في فشل السياسات الاقتصادية في تحقيق أهدافها . (عبدالحميد، 2000، صفحة 404)

المبحث الثالث: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات والواردات

يعد سعر الصرف وسياسته من بين الأساليب التي تعتمد عليها السلطات النقدية في معالجة الخلل في الميزان التجاري، حيث يعتبر سعر الصرف عامل أساسي في تحديد أسعار السلع المتبادلة بين الدول، ونتيجة للتطورات الاقتصادية والتوجيهات الحديثة نحو اقتصاد السوق تطورت أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة المطلقة لمواجهة تلك التطورات، ومع تطور الفكر الاقتصادي وظهور الأفكار النقدية برزت عدة أفكار نقدية لتحليل أثر تغيرات أسعار الصرف على حركة التجارة الخارجية، ولقد كان لسياسة التخفيض في قيمة العملة نصيب كبير في هذه التحليلات الاقتصادية نظار لأهميتها في التأثير على الميزان التجاري وتحسين وضعيته.

المطلب الأول: تأثير تقلبات سعر الصرف على حركة الصادرات

إن زيادة تقلبات سعر الصرف تؤدي إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، إذ أن زيادة تقلبات سعر الصرف توحي بأن هناك بيئة غير مواتية للسياسات الاقتصادية للدولة، فإن تقلبات سعر الصرف تخفض من حجم التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يكون هذا التأثير سلبي أو ايجابي، وهذا بتتبع باقي المتغيرات المؤثرة في حجم التجارة الخارجية واتجاهاتها فضلا عن سلوك المستوردين والمصدرين واختلاف هيكل الإنتاج، إذ أن الدولة التي تتمتع بهيكل إنتاج وتجارة متنوعين تعد أكثر قدرة على الاستجابة لتقلبات سعر الصرف، والعكس في حالة الدول التي تتميز بهيكل إنتاج وحجم تجارة أقل ويتحدد سعر الصرف في سوق الصرف الأجنبي بتلاقي قوى العرض والطلب من الصرف الأجنبي والميزان التجاري بجانبيه الدائن والمدين (الصادرات والواردات) وهو ما يعكس لنا قوى سوق الصرف الأجنبي، حيث يسهم تقلب سعر الصرف في إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية بالنسبة للأسعار في الدول الأجنبية وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات وذلك حسب درجة مرونة الطلب السعرية عليها، حيث يقصد بتقلب سعر الصرف تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أو رفعها . (فرحان و سعدون حسن، 2009، صفحة 07)

ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية وارتفاعها داخليا وذلك للأسباب التالية: (دياب، 2010، صفحة 183)

- ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلي مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وبالتالي ارتفاع الأسعار؛

- ارتفاع أسعار الواردات على بعض السلع الاستهلاكية، حيث يؤدي ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع نفقات المعيشة، كما يؤدي ذلك إلى تحول جزء من الطلب عليها إلى بدائلها من السلع الوطنية؛

- نتيجة توقع المستهلكين ارتفاع أسعار السلع في المستقبل بعد تخفيض قيمة العملة سوف يجعلهم يقبلون على شراء السلع الاستهلاكية قبل حدوث الارتفاع المتوقع في الأسعار، مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على هذه السلع والذي يترتب عنه الزيادة الفعلية في الأسعار. وتجدر الإشارة إلى أن أهمية الاختلاف بين الأسعار المحلية والأسعار الأجنبية تعتمد على الكثير من العوامل منها:

- مدى اعتماد الدولة التي خفضت قيمة عملتها على الواردات، فكلما كان اعتمادها على الواردات كبيرا كلما قلت فاعلية التخفيض؛

- طبيعة المنتجات المستوردة هل هي مواد أولية ضرورية للصادرات أو منتجات استهلاكية، فإذا كانت استهلاكية قلت فاعلية التخفيض، أما في حالة تخفيض سعر الصرف (رفع قيمة العملة) فان ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة، وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض أسعار السلع المحلية، كما يمكن أن يحدث انخفاض الأسعار المحلية نتيجة زيادة حجم الواردات من الخارج بعد رفع قيمة العملة المحلية والذي يترتب عنه زيادة في المعروض السلعي المحلي فتنخفض الأسعار.

ويتحدد عرض الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الوطنيين ورغبات المستوردين الأجانب.

المطلب الثاني: تأثير سعر الصرف على حركة الواردات

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا، أما سعرها مقوما بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير وبالتالي فان حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص، ومنه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي، فبالنسبة للسلع الاستهلاكية يؤثر التخفيض على كمية الواردات ويتزايد حجمها من هذه السلع، فتخفيض قيمة العملة يخفض الدخل الحقيقي المتاح ومن ثم الاستهلاك ما يؤدي إلى اتجاه الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية إلى التراجع، أما إذا ما تعلق الأمر بالسلع الرأسمالية والمواد المستورة فعادة ما تشكل نصيبا وافرا من مكونات الناتج المحلي، ومن ثم تأثير التخفيض على استيرادها يتوقف على مدى قدرة الدول النامية على إحلال المواد الأولية المستوردة وقدرتها على تغيير تقنيات الإنتاج فيها بالشكل الذي يمكن من استغلال الموارد المحلية، وهذا الأمر ليس بالهين حتى وان توفرت الإمكانية لذلك فإنها تتطلب فترة من الزمن قد تكون طويلة ومكلفة، غير أن إمكانية الإحلال تكون كبيرة بالنسبة للمواد الأولية مقارنة بالنسبة للسلع الرأسمالية. (عبدالحق، 2001-2002، صفحة 130)

أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى رفعها بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي إلى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار، إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام، ويتحدد الطلب على الصرف الأجنبي عندما تتلاقى رغبات المصدرين الأجانب (عرض الواردات) ورغبات المستوردين المحليين (الطلب على الواردات).

المطلب الثالث: تأثير تخفيض قيمة العملة على اقتصاديات الدول النامية

يترتب على عملية تخفيض قيمة العملة المحلية بالدول النامية تأثير كبير على الاقتصاد ككل، ومن بين أهم هذه الآثار الأثر على الميزان التجاري للدولة على كل من الصادرات والواردات.

أولا: التأثير على صادرات الدول النامية

تلجأ العديد من الدول النامية إلى تطبيق سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين ميزانها التجاري وذلك من خلال إمكانية زيادة حجم الصادرات والذي ينتج عنه زيادة حصيلة الدولة من العملات الصعبة والحد من الواردات والذي ينتج عنه تخفيض مدفوعات الدولة من النقد الأجنبي، إلا أن نجاح سياسة التخفيض تتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة، وكذا على مرونة الطلب الخارجي على صادراتها وهذا راجع إلى كون صادرات الدول النامية تعتمد على الصناعات الاستخراجية والتي تحدد أسعارها عالميا . (سمية زيرار واخرون، 2009، صفحة 364)

✓ **مرونة الجهاز الإنتاجي للدولة**

ترتبط زيادة صادرات دولة ما بزيادة القدرة الإنتاجية للبلد، لذا تلجأ العديد من الدول إلى اعتماد سياسة، فمن أجل تخفيض قيمة العملة لا بد أن تكون قوى الإنتاج للصادرات قادرة على تلبية تخفيض قيمة العملة الطلب العالمي على منتجات البلد، غير أن الدول النامية تواجه صعوبات في زيادة الإنتاج بصفة عامة والسلع الموجهة للتصدير بصفة خاصة، حيث تعاني الدول النامية من صعوبة في استغلال الطاقات العاطلة وزيادة قدراتها التصديرية. (حشيش، 2005، صفحة 189)

✓ **مرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية**

تعتمد صادرات الدول النامية على مستوى النشاط الاقتصادي للدول المستوردة من خلال الركود الاقتصادي الذي يؤثر بدوره على الطلب على منتجات الدول النامية من المواد الأولية، وبالتالي انخفاض ، وهذا يدل على أن صادرات هذه السلع في الأسواق العالمية، ما ينتج عنه تراجع عائدات الدول النامية سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في الدول النامية يبقى مرتبط بحالة اقتصاديات الدول الصناعية، حيث أن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض أسعار المواد الأولية، فإذا انخفض الطلب رغم انخفاض الأسعار ففي هذه الحالة لن تتحسن حصيلة الصادرات للدول النامية، وبالتالي تدهور أكبر للميزان التجاري لدولة، كون حصيلة الصادرات انخفضت من جانبين هما: الجانب السعري والجانب الكمي، والذي يؤدي بدوره إلى زيادة العجز في الميزان التجاري للدولة. (شهاب، 2007، صفحة 330).

ثانيا: التأثير على واردات الدول النامية

إن سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية مع ثباتها بالعملة الأجنبية ما يؤدي إلى خفض الطلب على الواردات وارتفاع الطلب على المنتجات المحلية والذي يؤدي إلى تحسين وضعية الميزان التجاري وذلك في ظل توفر الشروط التالية:

✓ **مرونة العرض الخارجي للواردات**

قد تقوم الدول المصدرة للسلع والتي قامت بتخفيض قيمة عملتها برد فعل قد يعكس أثر هذا التخفيض وذلك من خلال اعتمادها على سياسة مضادة لهذا التخفيض، ما ينتج عنه زيادة الواردات بدلا من تخفيضها

كون أسعارها لم تتغير مقومة بالعملة المحلية، ومن أجل مواجهة ذلك تنتهج الدولة عدة أساليب ومن بينها نظام الإعانات ونظام الإغراق، حيث يمكن تطبيق نظام الإعانات من خلال تقديم عدة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين من أجل تدعيم القدرة التصديرية لقطاعات معينة، فنظام الإغراق يعني بيع السلع المحلية في الأسواق الخارجية بسعر يقل عن نفقة إنتاجها أو سعر أقل من أسعار المنافسين في الأسواق الخارجية أو بسعر يقل عن سعر بيعها في السوق المحلي (india, 1995, p. 05)

- ✓ **مرونة الطلب الداخلي على الواردات**

يؤدي تخفيض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ما يؤدي إلى تراجع الطلب على هذه السلع، والاتجاه إلى السلع البديلة المنتجة محليا، لكن في حالة الدول النامية لا يتحقق ذلك إذ أن ارتفاع أسعار الواردات ينتج عنه نقص نسبي في الطلب على السلع الكمالية فقط، كون أن مستوردات الدول النامية تكون في صورة تجهيزات ومواد غذائية وأدوية، فالتخفيض في قيمة العملة المحلية، ما يزيد من عجز الميزان 2% يؤدي إلى نقص الواردات بل يؤدي إلى زيادة فاتورة المدفوعات بالعملة الأجنبية التجاري، كون الجهاز الإنتاجي لهذه الدول عاجز عن إنتاج السلع البديلة لوارداتها، ويمكن توفير جزء من هذه الواردات لكن بأسعار غير تنافسية. (بوزكري، 2019-2020، صفحة 92).

الشكل رقم 01: العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري

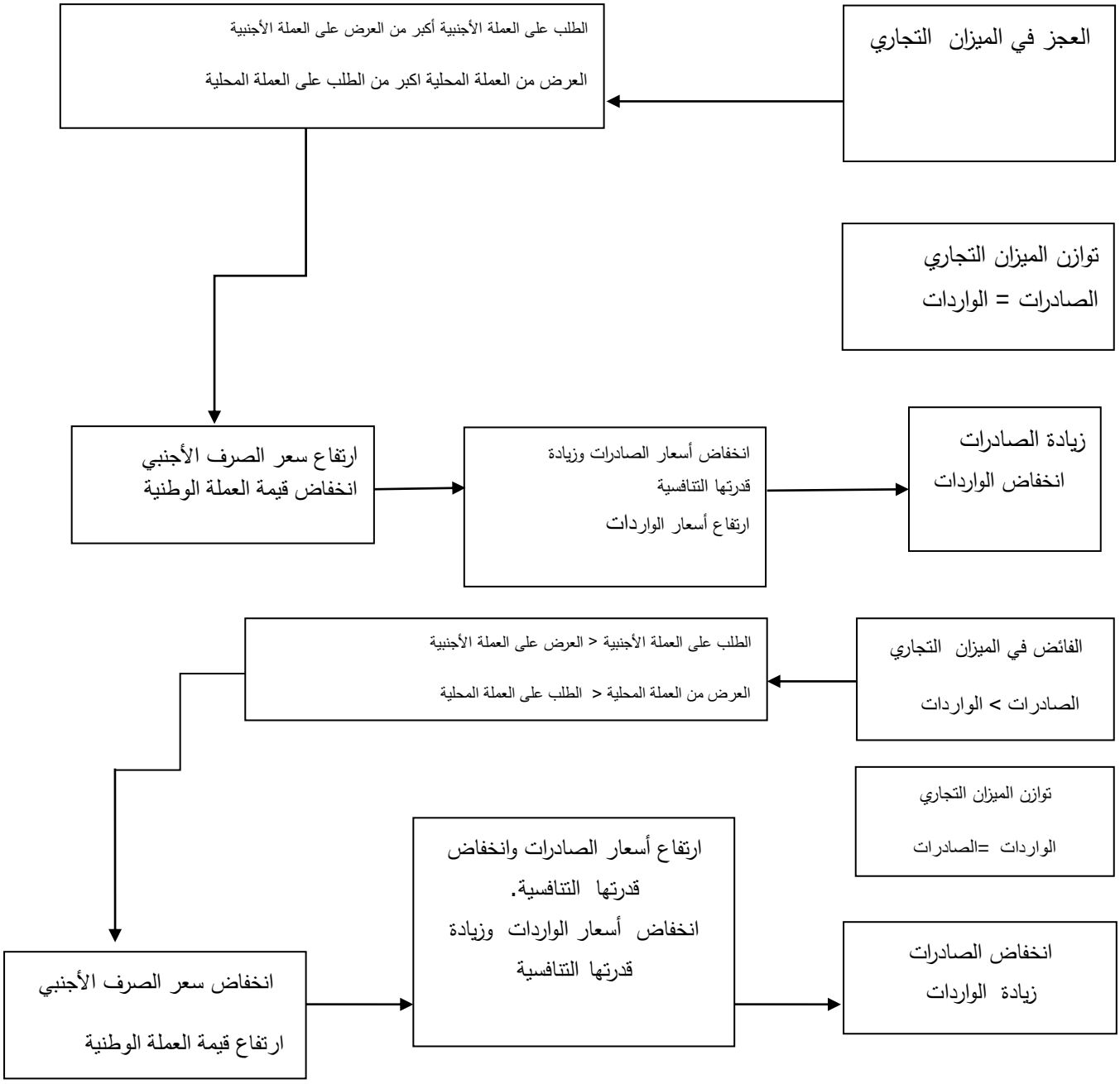

مصدر: (عابد، 1999، صفحة 320)

خلاصة الفصل :

تعتبر أسعار الصرف أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، وفي الوقت نفسه يلعب سعر الصرف دوار بارزا في التأثير على قدرة الاقتصاد التنافسية وعلى باقي المتغيرات الاقتصادية الكلية ، كالتضخم و وضعية ميزان المدفوعات.

كما تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية، إذ أنها تعبر عن مجموع التوجهات والتصرفات للسلطات النقدية التي لها انعكاسا ت على نظام وواقع سعر الصرف. أما الميزان التجاري فيعد من أهم الحسابات الرئيسية لميزان المدفوعات، ويعرف بأنه رصيد العمليات الجارية وهو الفرق بين قيم الصادرات والواردات من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة.

ومن هنا نستخلص أن هناك علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، حيث أنه إذا زادت قيم الصادرات على الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العكس في الحالة العكسية، ويعتبر سعر لصرف أحد محدداته الأساسية لأن انخفاضه أو ارتفاعه يؤثر على حجم الصادرات والواردات ، وعلين فإن على الدولة فلا بد من التدخل الحكومي المباشر في مجريات الأمور والمتغيرات الأساسية للنظام الاقتصادي بأكمله واستخدام سعر الصرف كآلية لمعالجة هذا المشكل وفق رؤية اقتصادية ناجعة.

الفصل الثاني:
سعر الصرف
و علاقته بالميزان التجاري

تمهيد:

قامت العديد من الدول على غرار الجزائر باتخاذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية قصد مواكبة تطور الاقتصاد العالمي، وبعد الصعوبات المالية والنقدية التي واجهتها نتيجة تراجع مدا خيلها من الصادرات التي تعتمد أصلا على المحروقات بسبب انخفاض أسعار هذه المحروقات، من هذا المنطلق قامت الجزائر بالإجراءات تتعلق بسعر الصرف والعمل على تنظيم القطاع المصرفي من خلال تطبيق مجموعة من التخفيضات قصد العودة والنهوض بالدينار الجزائري إلى قيمته الحقيقية، حيث قامت بالعديد من التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري محاولة في ذلك الخروج من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق سيما للتغلب على المشكلات الاقتصادية داخل البلد، وقد تبنت الجزائر سياسة سعر صرف جديدة لمعالجة الاختلال في الميزان التجاري، ونظرا لأهمية يعر الصرف باعتباره متغير اقتصادي شديد الحساسية نظرا للمؤشرات الخارجية والداخلية أمام اتساع دور التجارة الدولية في التنمية الاقتصادية، لذا لم يعد مبنيا على استنباط واستعراض مختلف النظريات الاقتصادية ودراسة تحليلية لمعرفة تطور سعر الصرف الجزائري ورصيد الميزان التجاري .
وعلى هذا الأساس قسمنا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي :

المبحث الأول: تطوّر سعر الصرف في الجزائر.

المبحث الثاني: وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2010 - 2020) .

المبحث الثالث : علاقة سعر الصرف الدينار الجزائري برصيد الميزان التجاري بالدولار الأمريكي والأورو خلال الفترة (2010 - 2020).

المبحث الأول: تطور سعر الصرف في الجزائر

يتناول هذا في هذا المبحث تطور سعر الصرف الجزائري الذي مر بعدة مراحل منذ الاستقلال تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر إلى يومنا هذا، حيث انتقل تدريجيا من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف العائم.

المطلب الأول: سياسة سعر الصرف في الجزائر

لقد مر سعر الصرف الجزائري بعدة مراحل منذ نشأتها تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في الجزائر، حيث تنقل تدريجيا من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام صعر الصرف العائم، هناك أربع مراحل أساسية:

الفرع الأول: المرحلة الأولى

مرحلة ثبات الدينار إلى الفرنك الفرنسي (1964 _ 1973)

استرجعت الجزائر استقلالها في 05 جويلية 1962، وبعد اتفاقية "أيفيان" للسلام بقيت الجزائر مرتبطة بمنطقة الفرنك الفرنسي، ويكون لها عملتها الخاصة بها وحيازتها الذاتية من العملات الصعبة، إضافة إلى حرية التحويلات بين فرنسا والجزائر، تبعا لذلك أنشأت الجزائر بنكها المركزي مع نهاية عام 1962، وانضمت إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 26 سبتمبر 1963، وبتاريخ 1964/04/10 تم إنشاء الوحدة النقدية الوطنية "الدينار الجزائري" عوض "الفرنك الجزائري" وذلك بمقتضى القانون رقم 11/64 . (موغين، 2015، صفحة 480)

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا باتفاقيات بروتن وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة إلى وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من الذهب .

حددت الجزائر سعر الصرف الدينار ب 0.18 غرام من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي ، خلال الفترة 1964 ، تاريخ إنشاء العملة الوطنية و1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي، تجدر الإشارة هنا عقب أحداث سنة 1968 اضطر البنك الفرنسي إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطاته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية .

خلال هذه الفترة شرعت الجزائر في تطبيق مخططها التنموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف، ويمكن القول أن تطبيق هذا المخطط الثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض، على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي .

الفرع الثاني: المرحلة الثانية

الربط إلى سلة من العملات (1974 _ 1987)

أمام انهيار نظام بريتونوودز إقرار مبدأ التعويم العملات سنة 1971 ، لجأت السلطات النقدية الجزائرية منذ بداية جافني 1974 إلى استعمال نظام صرف يربط الدينار الجزائري بسلة مكونة من 14 عملة (الدولار

الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشيلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكرون الدنماركي، الجنيه الاسترليني، الكروون الرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، البيسيطاس الإسبانية) . (هداجي عبد الجليل بن سعيد محمد، 2015، صفحة 68)

وقد تم منح لكل عملة من هذه العملات ترجيحا محددا على أساس وزنها من التسديدات الخارجية ، كما تظهر في ميزان المدفوعات وكان هذا التوجه الجديد في تحديد قيمة الدينار الجزائري ابتداءا من جانفي 1974 بهدف الحفاظ على استقرار الدينار . (محمدكمال، 2016، صفحة 34)

ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة بإتباع الخطوات التالية : (بوخاري، 2010، صفحة 292).

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لعملة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي .
- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري .

وبعد اعتماد هذه الخطوات يتم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي و التي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

الفرع الثالث: المرحلة الثالثة

مرحلة تخفيض الدينار الجزائري (1988 _ 1994): وشهدت هذه المرحلة حالتين هما: مرحلة الانزلاق التدريجي ثم مرحلة التخفيض الصريح للدينار الجزائري.

أولا: الانزلاق التدريجي

امتدت من سنة 1987 إلى مارس1991 وهو عبارة عن إجراء يستهدف خفض قيمة الدينار الجزائري بطريقة تدريجية ومراقبته.

حيث شهدت هذه الفترة انخفاض الدينار الجزائري من 4099 إلى 17.7 دح في مارس 1991 وبمعدل 103 % كانخفاض على طول 3 سنوات من نهاية 1987 إلى نهاية سنة 1990 وكانت هذه الإنزلاقات على النحو التالي : (هداجي عبد الجليل بن سعيد محمد، 2015، صفحة 68).

الجدول رقم 01: تطور سعر صرف الدينار الجزائري بين (1987 - 1991) بالنسبة للدولار الأمريكي

تاريخ عملية الانزلاق	سعر صرف الدينار مقابل واحد دولار	الملاحظة
نهاية 1986	4.824	-
نهاية 1989	8.032	بداية عملية الانزلاق
نوفمبر 1990	12.1191	تسريع عملية الانزلاق تماشيا مع وتيرة الإصلاحات
بداية 1991	15.8889	استمرار الانزلاق السريع بهدف استقراره ، وإمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم ، والواردات على الخصوص .
نهاية جافني 1991	16.5946	-
نهاية فيفري 1991	17.7653	استقراره عند هذا المستوى لمدة ستة أشهر
نهاية سبتمبر 1991	22.5	تخفيض بنسبة 22 %وفقا لما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي ، واستقر حول هذه القيمة غلى غاية 1994 .

المصدر: (حميدات، 2005، صفحة 161)

ثانيا : **التخفيض الصريح للدينار الجزائري في سنة** 1994

شكلت فترة التسعينات منعرجا في تسيير الدينار الجزائري خاصة مع الضغوط التي تعرضت لها والتي تمثلت فيما يلي: (أمين، 2017 _2018، صفحة 175)

- عدم كفاية احتياطات الصرف لدعم قيمة الدينار .
- ارتفاع المديونية الخارجية.
- الرقابة التي أدت إلى جعل القيمة غالية فضلا عن اتساع الفارق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي ، وهذا ما أدى إلى القيام بأول تخفيض رسمي للدينار الجزائري بعدما كان الانزلاق التدريجي فقط سنة 1991 ، واستمر هذا الانزلاق السريع بهدف الوصول به للمستوى الذي يسمح باستقراره ، و بالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية .

وقد تم الإعلان عن الإجراءات خلال الفصل الثاني من سنة 1991 ، حيث تم تعديل معدل الصرف ليصل 13.88 دج/ دولار في نهاية جانفي 1991 ، ثم 16.39 دج / دولار في نهاية فيفري 1991 ليصل إلى 17.76دج/دولار في نهاية مارس 1991 وبعد استقرار سعر الصرف الدينار لمدة 6 أشهر الموالية ثم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 % في 30 سبتمبر 1991 وفقا لاتفاق مع الصندوق النقد الدولي . (هداجي عبد الجليل بن سعيد محمد، 2015، صفحة 71 و 72)

وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22.5 دج/ دولار واستقر إلى غاية 1994 .

الفرع الرابع : المرحلة الرابعة

من سنة 1994 إلى 2020:

ابتداء في 01 أفريل 1994 تم إبرام جملة من الاتفاقيات أهمها برامج التثبيت الاقتصادي مع صندوق النقد الدولي والثاني برنامج التعديل الحكومي الهيكلي مع البنك الدولي أينى تم تخفيض العملة الوطنية بقيمة 40.17% ليصل سعر الصرف الدولار الواحد إلى 36 دج، وكان قبل ذلك قد فقد 50% من قيمته ، وما بين 25 % و30% مابين 1991 و 1993 . (دحو، 2016 _ 2017 ، صفحة 145)

تم عقد جلسات أسبوعية تضم كل من بنك الجزائر والبنوك التجارية قصد تحديد قيمة الدينار الجزائري، ومن خلالها عرض بنك الجزائر المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي).

وقصد تعزيز موارد البنك لمواجهة متطلبات هذا النظام أصبحت مدا خيل الصادرات النفطية تتحول إلى بنك الجزائر بداية من أكتوبر 1994، كما أزلفت جميع الضوابط على عمليات الصرف في تجارة السلع وإلغاء القيود على الخدمات، وأصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثقة . (ناصر، 2016 _ 2017، صفحة 152)

وهذا ما جعل نسبة التدهور في سعر الصرف تقل شيئا فشيئا وصلت إلى 39,94% خلال سنة 1995، وحوالي 5,46% و1,69% خلال سنتي1997 و1998، أي نسبة التدهور أقل من معدل التضخم المسجل خلال هاتين الفترتين.

أما عن مرحلة (2000 - 2020) فقد تلخصت فيما يلي : (بلوفة ايمان و قادري علاء الدين، 2000 - 2019، الصفحات 161-162)

وخلال الفترة (2000 - 2003) استقر سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري بمتوسط 78.54 دينار لكل دولار أمريكي، فكان بذلك قيمة الدينار الجزائري منخفضة نوعا ما مقارنة بالدولار الأمريكي سنة 2002، حيث بلغت 79.63دينار لكل دولار أمريكي، ولهذا السبب اجتهدت السلطات الجزائرية، من اجل إرجاع سعر الصرف الحقيقي إلى مستواه المسجل في نهاية 2002 من خلال التدخل في سوق الصرف، حيث قام البنك المركزي بتخفيض قيمة العملة ما بين 2% و 5 %.

و خلال الفترة (2004 - 2008) بدأت قيمة الدينار بالارتفاع بداية من سنة 2004 في حين استمر الدولار في الانخفاض بمنحى تنازلي طيلة السنوات الموالية ليصل إلى أدنى مستوياته بقيمة 64.49 دينارا سنة 2008، ويرجع ذلك أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة والارتفاع الغير المسبوق لأسعار النفط العالمي، وقد اعتمدت الجزائر خلال هذه الفترة على استمرارية بنك الجزائر في التعويم الموجه لضمان استقرار صرف العملة الوطنية.

أما خلال الفترة (2009-2020) عرف الدينار الجزائري انخفاضا مقابل الدولار الأمريكي، بحيث بلغت قيمته72.65 دينارا لدولار الأمريكي الواحد، وقد يعود ذلك إلى أن البنك الجزائري قام بتخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسية في العالم، بهدف حماية الاقتصاد الوطني من بعض الآثار الناجمة عن الأزمة المالية العالمية 2008 ، واستمر الدينار الجزائري مقارنة بالدولار الأمريكي، حيث شهدت انخفاضا حادا في قيمة الدينار ابتداءا من سنة 2015، واستمر هذا الانخفاض على مر السنوات الموالية، وهذا راجع إلى النمو المفرط للواردات في الجزائر، والذي يعتبر عائقا أمام الدينار الجزائري، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات، مؤديا بذلك إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف، وهذا ما ينعكس في انخفاض قيمته. كما أنه من ضمن أسباب انخفاض العملة وتراجع قيمة الدينار الجزائري طبع المزيد من العملات الوطنية، وما يؤدي ذلك إلى وجود كتلة نقدية في الأسواق مقابل إنتاج يكاد يكون منعدما، وتراجع احتياط الصرف الجزائري ما زاد من عدم استقرار أسعار الصرف الجزائرية.

ومن أهم أسباب التخفيض المستمر للدينار الجزائري هي: (دلال، صفحة 31)

- **تقييم الدينار بأعلى من قيمته الحقيقة**: والسبب في رفع قيمة الدينار الجزائري عن قيمته يرجع إلى إستراتيجية التصنيع التي اعتمدتها الجزائر تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفعة لكي تسمح لقطاع التصنيع أن تكون إيراداته الأساسية اقل تكلفة.

- **العجز في ميزان المدفوعات**: من بين أسباب التخفيض أيضا العجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على أن البلد في حاجة ماسة إلى زيادة مدا خيل الصادرات خاصة بعد أزمة البترول 1986 وأيضا الحاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية.

- ✓ ارتفاع قيمة الديون الجزائرية.
- ✓ مواجهة أسعار الصرف المغالى فيها بسبب تدهور معدلات التبادل التجاري الدولي.
- ✓ الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية).
- ✓ المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي الوطني.

أما في السنوات الأخيرة فقد تسببت سياسة التعويم المحكوم للدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية من قبل البنك المركزي في تراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار والأورو .

المطلب الثاني: سياسة بنك الجزائر للحد من تقلبات أسعار الصرف العالمية على سعر الدينار

في إطار ظرف يتميز بانكماش الأسعار على مستوى الشركاء الرئيسين للجزائر وتنفيذ سياسته من خلال تثبيت سعر الصرف بالنظر لتقلبات أسعار الصرف في الدول الشريكة وتقلبات الأسعار خاصة أسعار المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، إلى جانب تأثيرات أسعار البترول، لذا يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين البنوك على أن لا تؤثر على حركة أسعار الصرف.

الفرع الأول: تنويع مناطق الاستيراد

بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو من خلال قيامها بتحويل وارداتها من منطقة الأورو إلى منطقة أخرى أو تقليصها، لكي تتمكن من تخفيض الخسائر في فورقات الأسعار، حيث أن حوالي 50% من واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي، لذا نتج عنها عدم قدرتها على التحرر بسهولة من الاتحاد الأوروبي، لذا يجب على الجزائر أن تعمل على تنشيط الإنتاج المحلي وخاصة الضروريات لمواجهة الطلب الداخلي، لذا ركزت على ما يلي:

- تعمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى قطاعات الإنتاج لإعادة الحيوية إلى الصناعات المحلية.
- ترقية الصادرات خارج المحروقات لتقليص في فاتورة الواردات.
- استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص أو الرسوم الجمركية، إلى جانب تشجيع الصادرات. (سلمى د.، 2014 _ 2015، صفحة 202) .

الفرع الثاني: جلب العملات الأجنبية

القيام بالاستثمارات الأجنبية غير المباشرة من خلال بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة عجز الميزان التجاري.

- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي . (الحسين، 2016 _ 2017، صفحة 52)

الفرع الثالث: تنشيط سوق الصرف

توجد العديد من الاقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تنشيط سوق الصرف لمواجهة تقلبات أسعار الصرف المتمثلة فيما يلي:

- ✓ **الحد من نشاط سوق الصرف الموازي**: تعتبر الرقابة على الصرف والقيود المفروضة من أسباب نمو سوق الصرف الموازي، وعليه قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات التي تمس نظام الصرف التي ساهمت إلى حد ما في تقريب السعر الموازي والرسمي، إلا أنها لم تصل إلى السعر الموحد تماما ولتحقيق ذلك لابد من تعميق إصلاحات تتماشى مع المعايير الدولية وحل مشكلة عرض العملات الأجنبية وتوازنها مع الطلب لضمان استقرار الدينار وتوحيد سعر الصرف ولإمكانية رفع القيود وتحرير انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر لعودة رؤوس الأموال المتداولة في السوق الموازي إلى القنوات الرسمية.
- ✓ **مواجهة التضخم**: وذلك من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق.

- ✓ **التقليص من الضغوطات المفروضة على المتعاملين في سوق الصرف**:يعاني المتعاملون في سوق الصرف بالعديد من الضغوطات من خلال الرقابة على الصرف لإعادة الحيوية لسوق الصرف يجب التخفيف من هذه الضغوطات ومنحهم حرية التعاملات لتسهيل تداول العملات الأجنبية.
- ✓ **تحقيق الأمن والاستقرار السياسي**:يعد الاستقرار من الحوافز لأصحاب رؤوس الأموال على إيداع أموالهم لدى البنوك التجارية الوطنية بدلا التهريب إلى الخارج، وكما تستقطب الاستثمارات الأجنبية التي تنشط في السوق الداخلي الذي يؤثر على سوق الصرف.

الفرع الرابع: **تنويع هيكل احتياط الصرف**

إن تقلبات أسعار الصرف تتطلب تنويع هيكل احتياط الصرف، لذا على الجزائر العمل على تجنب المخاطر الناجمة عن تراكم احتياط الصرف بعملة واحدة وهي الدولار الأمريكي باعتبارها هذه التقلبات شديدة، هناك مجموعة من القواعد التي تحكم عملية اختيار بين البدائل الاحتياطات وهي :

- ✓ تركيب هيكل الديون الخارجية في توزيعها ما بين العملات المختلفة في مشكلة الديون.
- ✓ التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات باعتبار واردات الجزائر كلها من الاتحاد الأوروبي.
- ✓ ضرورة أن يكون توزيع الاحتياطات بين العملات الأجنبية محافظا على القدرة الشرائية للعملة الوطنية والاستغلال الأمثل لاحتياط الصرف.

المطلب الثالث: **تغيرات سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار والأورو**

على اعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الأوروبي قوتين اقتصاديتين عالميا فإن لي عملتيهما الأثر البالغ على اقتصاديات الدول الأخرى, حيث ترتبط المبادلات التجارية الجزائرية ارتباطا وثيقا مع أهم عملتين في النظام النقدي الدولي، الدولار الأمريكي الذي تقبض بيه عائداتها، وكذا الأورو عملة الاتحاد الأوروبي واهم شريك تجاري لوارداتها. الجزائر .

الجدول رقم 02 : تطور سعر الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي و الأورو خلال (2010 ـ 2020) **الوحدة : 1 دولار /دج ، 1 أورو / دج**

السنوات	سعر الصرف بالدولار	سعر الصرف بالأورو
2010	73.94	103.94
2011	76.05	106.53
2012	78.1	102.94
2013	78.15	106.89
2014	87.9	107.05
2015	107.13	117.05
2016	110.52	116.37
2017	114.93	137.48
2018	118.29	135.38
2019	119.15	133.62
2020	132.3	161.31

مصدر:**الديوان الوطني للإحصائيات** (https://www.ons.dz)

يوضح لنا الجدول رقم 02 تطور سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي والأورو خلال فترة (2010 - 2020) حيث نلاحظ تسجيل استقرار نسبي لسعر صرف كل من الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري خلال الفترة (2000-2020)، وشهد الدينار الجزائري طيلة الفترة (2010 -2013) معدلات صرف منخفضة أمام الدولار الأمريكي.

في سنة2013 قامت السلطات النقدية في الجزائر بعملية تخفيض أخرى لقيمة الدينار الجزائري وبطريقة غير معلنة مسبقا، مقابل تطور قيمة الأورو والدولار الأمريكي إلى جانب فارق التضخم ,وتم تخفيض قيمة الدينار بنسبة قدرت بـ09% مقابل الأورو و0,4% مقابل الدولار الأمريكي، في سنة 2017 عرفت معدلات صرف الأورو ارتفاعا قياسيا قدر بـ 137,48 دينار لكل أورو، يعود ذلك إلى النمو المفرط للواردات في الجزائر (6382,87).

والذي يعتبر عائقا أمام استقرار قيمة الدينار ونتج عنه عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار في سوق الصرف وهذا ينعكس انخفاض قيمته.

في سنة 2020 عرف الأورو قفزة نوعية في قيمته حيث بلغ بـ161,31دينار لكل أورو ويرجع السبب إلى جائحة كورونا واعتبرت سنة استثنائية للصادرات والواردات , خلال هذه الأزمة الصحية التي أعلنت في

البلاد في مارس من نفس السنة، واضطرت الحكومة إلى اتخاذ عدة إجراءات للحفاظ على سعر صرف الدينار الجزائري.

الشكل رقم 02 : تطور سعر الدينار الجزائري مقابل كل من الدولار الأمريكي والأورو خلال (2010 . 2020)

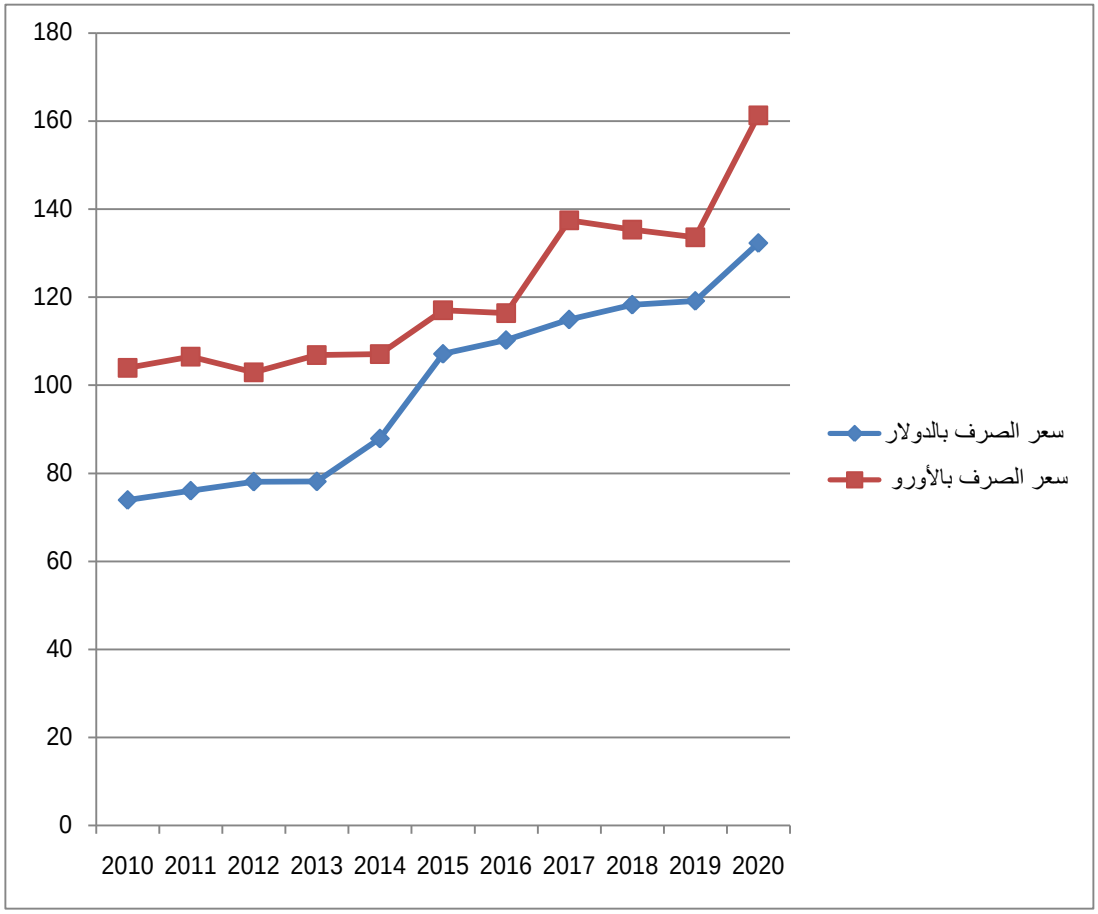

مصدر : من إعداد الطالبتين استنادا للجدول (02)

المبحث الثاني : وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2010 _ 2020)

في ظل الظروف الحالية من التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم، والتي تستند على حرية التبادل التجاري وتحرير التجارة الدولية في كافة الدول بدون قيود وأصبح من الواضح إيجاد البدائل المناسبة بتحقيق معدل نمو مرتفع وتطوير الاقتصاد الوطني وذلك بتنويع مدا خيل الاقتصاد الجزائري لتحقيق التوازن في الميزان التجاري.

المطلب الأول: هيكل الميزان التجاري

من خلال هذا المطلب سنحاول أن نتطرق إلى صادرات و واردات الجزائر الكلية و رصيد ميزانها التجاري للفترة الممتدة بين 2010 و 2020 ومعدل تغطية الصادرات بالواردات

الفرع الأول: هيكل الميزان التجاري للجزائر

يبين الجدول التالي تطورات الميزان التجاري للفترة (2010 _ 2022) حيث يمكن حساب التغطية من المعادلة التالية:

معدل التغطية = (الصادرات /الواردات) *100

الجدول رقم 03: تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010 – 2022)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات الكلية	الواردات الكلية	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية %
2010	57053	40473	16580	141
2011	73489	47247	26242	156
2012	71866	50376	21490	143
2013	65917	54852	11065	120
2014	62886	58580	4306	107
2015	34668	51702	-17304	67
2016	28883	46115	-17232	62
2017	34569	48980	-14411	71
2018	41115	48573	-7458	85
2019	35312	44632	-9320	79
2020	21925	35547	-13622	62

مصدر: المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع للجمارك

(http://www.douane.gov.dz/aplications/stat)

توضح لنا بيانات الجدول رقم 03 أن الميزان التجاري سجل خلال الفترة بين سنة 2010 إلى سنة 2014 فائض متذبذب حيث أن أكبر فائض سنة 2011 بلغ 26242 مليون دولار كما أن أدنى قيمة كانت

4306 مليون دولار سنة 2014 ، كما تشير النتائج العامة من خلال سنة 2015 إلى بداية العجز المسجل في الميزان التجاري ب 17034 مليون دولار ، حيث زادت قيمة العجز سنة 2016 بحوالي 17232مليون دولار أتى هذا العجز نتيجة تراجع قيمة الصادرات الجزائرية التي تعتمد في غالبيتها على الصادرات النفطية التي شهدت تراجع كبير في الأسعار في الأسواق الدولية ، وتراجع هذا العجز تدريجيا خلال السنتين 2018 و2019 بـ (-7458، -9320) مليون دولار أمريكي على التوالي مقارنة بسنة 2017 عجز بـ(-14441) ، بينما زادت قيمة هذا العجز بسبب جائحة كرونا التي أثرت على كل الاقتصاد العالمي على غرار الجزائر التي سجلت عجز ب (-13622) مليون دولار أمريكي في سنة 2020

الشكل رقم 03 : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2010_2020)

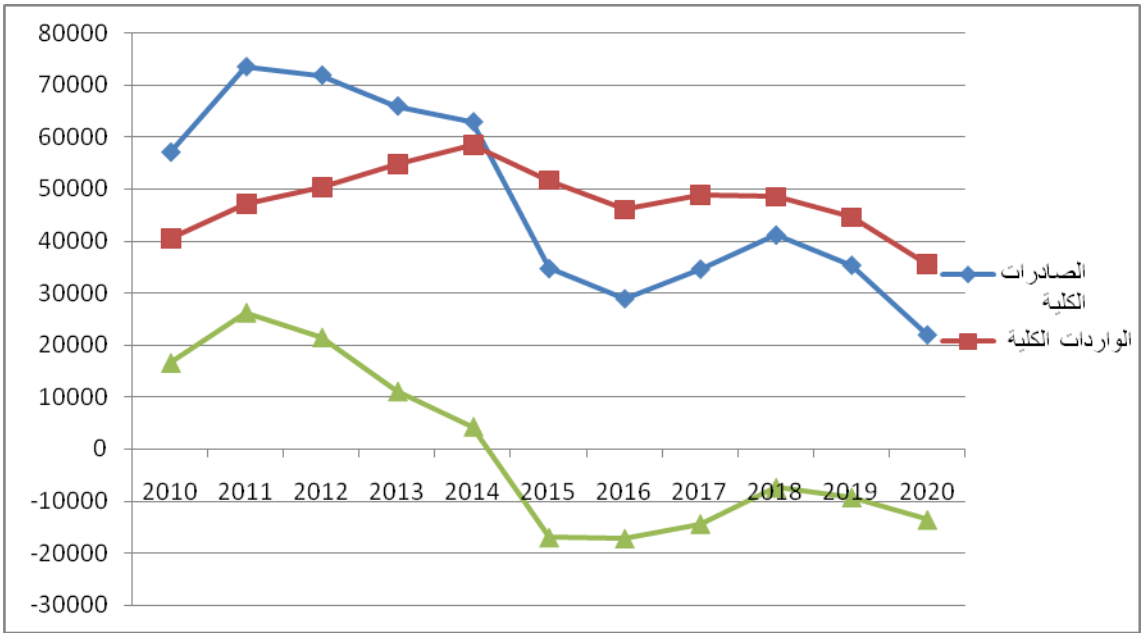

مصدر : من إعداد الطالبتين استنادا على الجدول (03)

الفرع الثاني: تطور الصادرات والواردات خلال الفترة (2010 - 2020)

سجلت الصادرات ارتفاعا لسنتي 2011،2012 على التوالي 71489، 71866 مليون دولار أمريكي ، وهذا راجع إلى ارتفاع في أسعار النفط ، مقارنة بسنة 2013، 2014 بـ (65917، 62882)على التوالي، بينما عرفت الفترة الأخيرة للسنوات التالية من 2016 إلى 2020 تراجعا كبير مقارنة بالسنوات السابقة كما هو موضح في الشكل أعلاه، حيث سجلت معدلات تغطية الصادرات بالواردات تراجعا خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة للواردات فارتفعت خلال السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، 2014 قدرت بـ (40473، 47247، 50376، 54852، 58580) مليون دولار أمريكي، غير أن الميزان

التجاري بقي محافظا على فائض قدره على التوالي (16580، 26242، 21940، 11065، 4306) مليون دولار أمريكي و تغطية محققة رغم انخفاض الصادرات.

سجل ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات ارتفاعا ملحوظا، وخاصة خلال الفترة من (2015 إلى 2020) تقدر ب (51702.. ، 35547) مليون دولار أمريكي و بالتالي عجزا في الميزان التجاري ب (-17304، .. ، - 13622) مليون دولار أمريكي، ويرجع تفاقم العجز التجاري الجزائري إلى تراجع مستويات أسعار النفط الذي يمثل المورد الأساسي للدخل الوطني.

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية

لكل دولة منخرطة في الاقتصاد الدولي وتمارس نشاط التجارة الخارجية مجموعة شركاء تجاريين سواء فيما تعلق بالتصدير أو الاستيراد ، ومن هذا المنطلق سوف نتطرق إلى الشركاء التجاريين للجزائر من خلال التوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والواردات الجزائرية .

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2010 - 2020)

تعتبر السياسة الخارجية عن العلاقات التي من خلالها يتم تحديد أهم النقاط التي يتم توجيه الصادرات لها ، أما عن الصادرات الجزائرية فيتم توجيهها إلى نقاط مختلفة يسيطر عليها الإتحاد الأوربي على سوق الصادرات الجزائرية فهاته الأخيرة تمثل الزبون الرئيسي ، وعن تطور حجم الصادرات الجزائرية عبر نقاط التصدير في مختلف دول العالم فقد كانت كالتالي :

الجدول رقم 04 : التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2010 - 2020)

السنوات	الاتحاد الأوربي ودول OCDE	دول أوربية أخرى	أمريكا اللاتينية	دول المغرب العربي	أسيا	دول عربية أخرى	بقية دول إفريقيا
2010	48287	10	2620	1281	4082	496	79
2011	61366	102	4270	1586	5168	810	146
2012	41769	36	3586	2075	4704	1069	59
2013	39213	2414	3293	2669	5600	780	118
2014	26177	2708	3108	2976	6734	617	119
2015	26851	1897	1722	1581	3057	562	70
2016	22155	1455	1960	1158	2346	386	59
2017	26851	40	2530	1273	3595	799	103
2018	30336	40	2660	1669	5351	712	132
2019	25944	44	3884	1787	5391	821	110
2020	16138	64	1434	1578	5361	507	145

مصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

(https://www.ons.dz)

نرى من خلال الجدول السابق نلاحظ أن دول الاتحاد الأوربي تمثل أهم شريك اقتصادي نظرا لحجم الصادرات الموجهة لدول الاتحاد الأوربي ، أما نسبتها مع دول منظمة التعاون والتنمية فقد تجاوزت 80 وهي نسبة معتبرة ، ومن خلال هذا سنحاول أن نتطرق إلى أهم المناطق التي تستقطب الصادرات الجزائرية في التمثيل البياني التالي :

الشكل رقم 04 : التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2010 _ 2020)

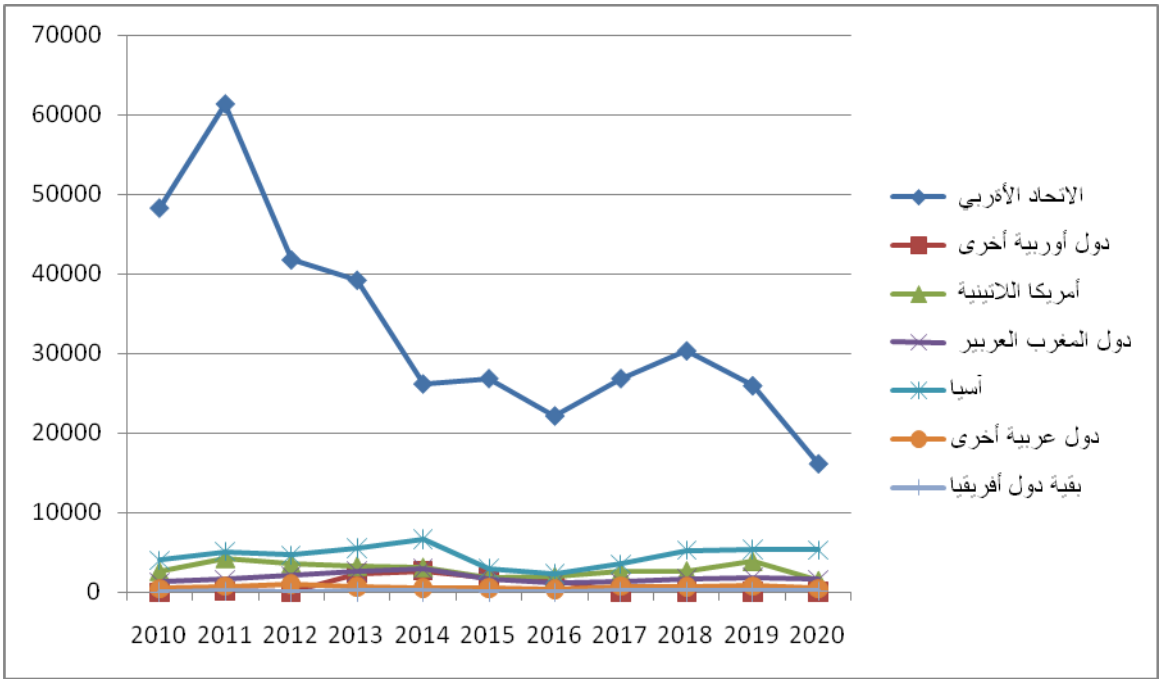

المصدر : من إعداد الطالبتين استنادا للجدول (04)

ومن خلال هذا سنحاول أن نتطرق إلى أهم المناطق التي تستقطب الصادرات الجزائرية:

دول الإتحاد الأوربي و دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : حافظ الإتحاد الأوربي وبعض دول المنظمة كشريك رئيسي للجزائر في التجارة الدولية طيلة عقود مضت ، وعن تطور حجم المبادلات مع هذه المنطقة خلال الفترة 2010 _ 2020 ، نوضح ذلك في الشكل التالي :

الشكل رقم 05 : تطور حجم الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي ودول المنظمة خلال الفترة (2010 _ 2020)

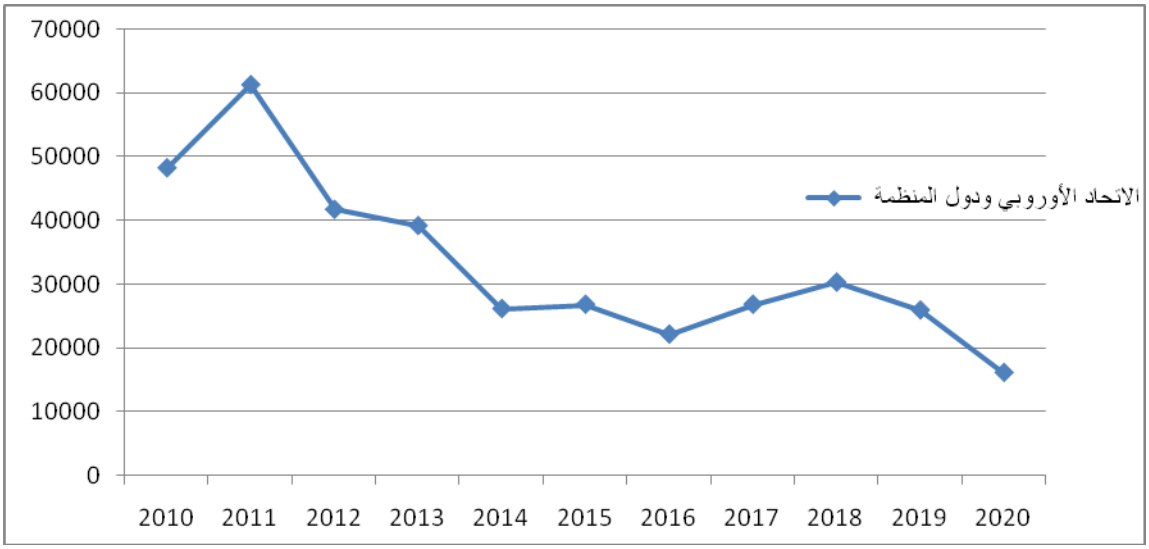

مصدر : من إعداد الطالبتين استنادا للجدول (04)

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن حجم الصادرات الموجهة لدول الاتحاد الأوربي ودول منظمة التعاون والتنمية قد عرفت في هذه الفترة وعقب الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 تذبذبا خلال الفترة (2013 _2018) في حجم الصادرات و تسجيل أدنى قيمة في سنة 2016 بلغت حوالي 22154 مليون دولار أمريكي ، ومن أهم الدول المستوردة لنجد في المرتبة الأولى ايطاليا واسبانيا .

آسيا : عرفت فترة الدراسة انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد الآسيوي الذي عرف تطورا كبيرا خلال العقدين الأخيرين ، وعن حجم الصادرات نحو دول آسيا فقد عرفت تطورا ضئيلا إلا أنه يمثل بداية التحول نحو الشركاء الجدد بدل الشركاء التقليديين ، وعن حجم الصادرات نحو دول آسيا فيمكن توضيحها من خلال الشكل :

الشكل رقم 06 : تطور حجم الصادرات نحو دول أسيا خلال الفترة (2010 _ 2020)

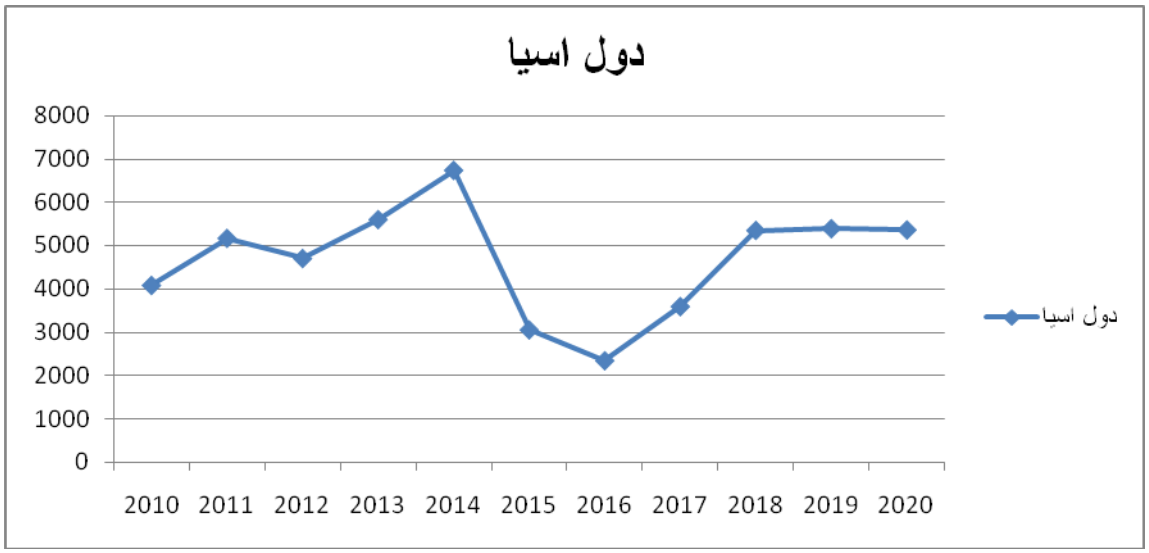

مصدر: من إعداد الطالبتين استنادا للجدول (04)

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن حجم الصادرات نحو دول آسيا في سنة 2010 كان حجم الصادرات حوالي 4082 مليون دولار وارتفعت سنة 2014 إلى 6134 مليون دولار ، أما عن الفترة 2015 _ 2018 فقد عرفت تذبذبا في حجم الصادرات وتسجيل أدنى قيمة صادرات في سنة 2016 عندما بلغت حوالي 2346 دولار، ومن أهم الدول الآسيوية المستوردة للسلع الجزائرية نجد الصين التي تطورت وارداتها من المنتجات الجزائرية في العقدين الآخرين إضافة إلى كل من اليابان وسنغافورة .

دول أمريكا اللاتينية : تعتبر دول أمريكا اللاتينية من الدول التي لا تتعامل مع الجزائر بكثرة عملية الاستيراد نظرا لبعد المسافة بين القارتين الإفريقية و الأمريكية وخاصة أن صادرات الجزائر ذات خصوصية بتولية وكون الولايات المتحدة الأمريكية قريبة من أمريكا اللاتينية ، ومن خلال الشكل التالي سنتطرق إلى أهم التطورات التي شهدها حجم الصادرات الجزائرية نحو دول أمريكا اللاتينية من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 07: تطور حجم الصادرات نحو أمريكا اللاتينية خلال الفترة (2010 _ 2020)

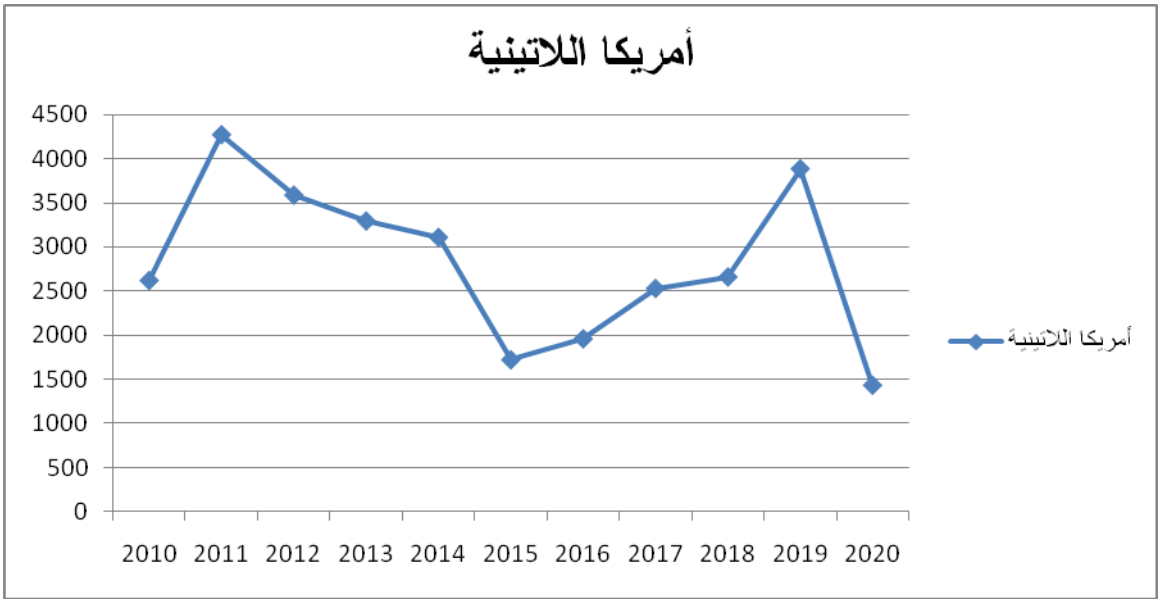

مصدر: من إعداد الطالبتين استنادا للجدول (04)

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن حجم الصادرات نحو دول أمريكا اللاتينية كانت في سنة 2010 بحوالي 2620 مليون دولار وارتفعت في السنة الموالية ب 4270 مليون دولار مع تسجيل انخفاض حاد فترة ما بعد سنة 2011 بلغت قيمة الصادرات ما يعادل 1722 مليون دولار سنة 2015 أما باقي السنوات فقد عرفت تذبذبا ويرجع ذلك أساسا إلى انعكاسات أزمة النفط على الطلب العالمي أين يتم تخفيض الإنتاج من طرف العديد من الدول بما في ذلك الاتفاق المشروط للإنتاج لمجموعة الأوبك ، ومن أهم المتعاملين البرازيل .

الفرع الثاني: التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة (2010 _ 2020)

يمكن التطرق إلى أهم المناطق الاقتصادية التي تصدر للجزائر من خلال تحليل ومقارنة مختلف معطيات الجدول التالي الذي يبين قيمة الواردات في العديد من المناطق كما سنعطي أهم الدول التي تتعامل مع الجزائر في مجال الواردات في الجدول التالي:

الجدول رقم 05 : التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة (2010 - 2020)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	الاتحاد الأوربي ودول OCDE	دول أوربية أخرى	أمريكا اللاتينية	دول المغرب العربي	أسيا	دول عربية أخرى	بقية دول إفريقيا
2010	27223	388	2380	544	8280	1262	396
2011	27056	2602	4210	710	9980	1750	568
2012	28614	4030	3778	806	10529	1562	756
2013	31405	3843	3569	1043	11639	2416	604
2014	32898	4083	4200	758	13533	1925	467
2015	28767	3770	3202	671	12447	1911	362
2016	25092	3177	3084	701	12102	1916	234
2017	26251	1910	3209	592	12369	1542	186
2018	26936	1542	3546	546	11557	1904	166
2019	22897	1437	3367	556	11553	1658	174
2020	18258	1398	3256	392	8798	1588	147

مصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات

(https://www.ons.dz)

إن العلاقات التاريخية التي تربط الجزائر بالاتحاد الأوربي ساهمت في سيطرة هذا الأخير على سوق الواردات الجزائرية بنسبة كبيرة طيلة الفترة 2010 _2020 وهي نسبة جد معتبرة .

الشكل رقم 08 : **التوزيع الجغرافي لواردات الجزائر خلال الفترة (2010 - 2020)**

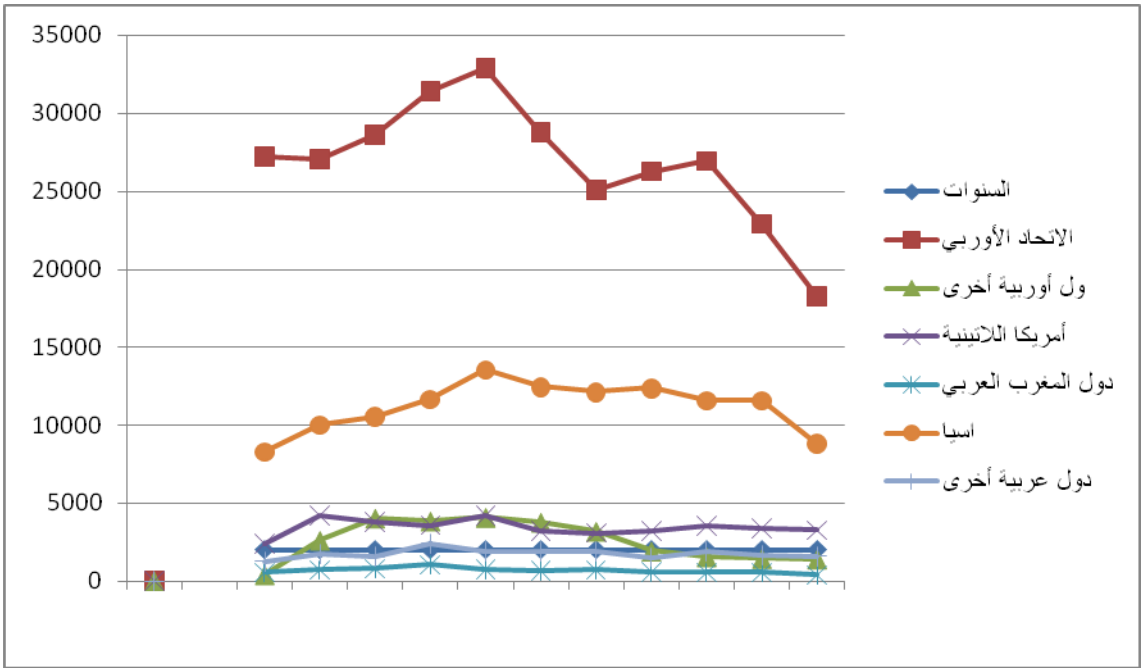

من إعداد الطالبتين من خلال الجدول رقم (05)

ومن خلال ما يلي سنحاول التطرق إلى أهم المناطق الجغرافية التي تمثل المستورد الرئيسي للمنتجات الجزائرية :

دول الاتحاد الأوروبي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: حافظ الاتحاد الأوربي وبعض دول منظمة التعاون والتنمية على دورها كشريك رئيسي للجزائر في مجال التجارة الدولية طيلة عقود مضت ، وعن تطور حجم الواردات مع هذه المنطقة خلال الفترة 2010_2020 فيمكن تمثيله على الشكل التالي :

الشكل رقم 09: تطور حجم الواردات نحو الاتحاد الأوربي ودول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة (2010 _ 2020)

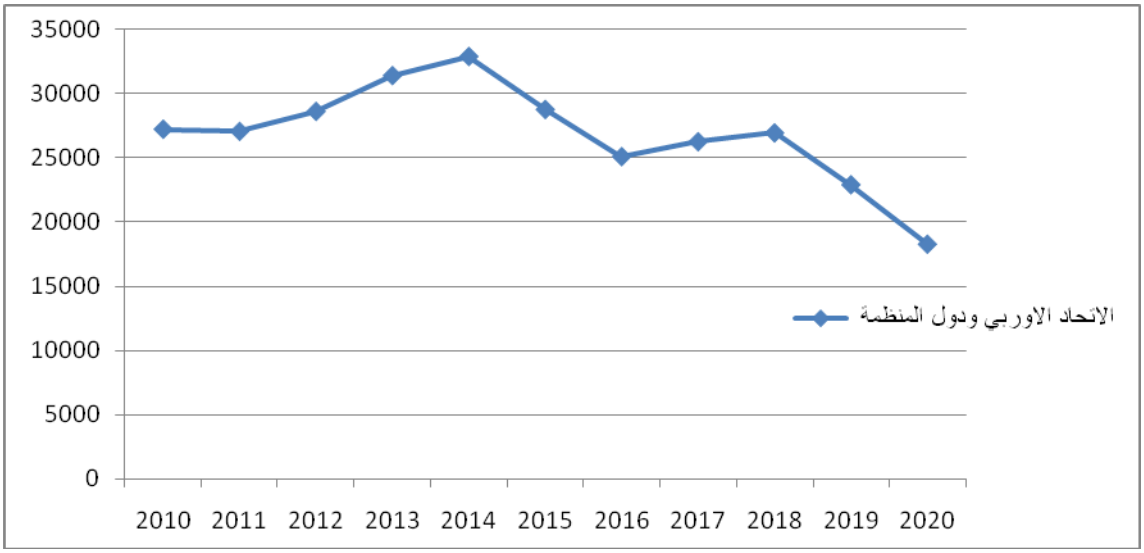

مصدر : من إعداد الطالبتين من خلال الجدول (05)

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن حجم الواردات القادمة من الاتحاد الأوربي ودول منظمة التعاون والتنمية قد عرف ارتفاعا ملحوظا طيلة فترة الدراسة باستثناء سنة 2016 التي انخفض عندها حجم الواردات من هذه المنطقة ليصل إلى حوالي 25092 مليون دولار بعدما كان في حدود 32892 مليون دولار في سنة 2014 ، أما عن ارتفاع الواردات خلال (2010 _ 2014) فيرجع أساسا إلى زيادة الطلب المحلي على مختلف المنتجات خاصة الصناعية نتيجة لسياسة البرامج التنموية التي انتهجتها الحكومة آنذاك ، أما عن انخفاض الطلب بعد سنة 2014 فقد كان نتيجة لانعكاس أزمة البترول على الميزانية العامة للدولة أين انخفضت العائدات البترولية إلى مستويات جد متدنية لتتخذ الحكومة جملة من الإصلاحات كانت تنصب في الأساس حول إيجاد البدائل اللازمة لتخفيف فاتورة الاستيراد وتنويع الصادرات خارج المحروقات ، وخلق تنافسية داخل المؤسسات الاستثمارية .

أسيا : أصبحت العديد من الدول الآسيوية محط أنظار الدول الصناعية الكبرى في العالم خاصة وأن معدلات نمو هذه الدول فاقت بكثير معدلات نمو اقتصاديات الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، ونتيجة للتطور في مجال التكنولوجيا وعن انخفاض تكاليف الإنتاج في هذه الدول الآسيوية لانخفاض سعر صرف عملتها المحلية مقارنة بالعملات الصعبة الأكثر تداولا أصبح التعامل مع هذه الدول حتمية لابد منها، وقد عرفت العلاقات الجزائرية الآسيوية على غرار الصين (اتفاقية التجارة بين البلدين في 30_10_1999)، وعن حجم الواردات من دول أسيا فيمكن توضيحها من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 10 : حجم تطورات الواردات من دول آسيا خلال الفترة (2010 _ 2020)

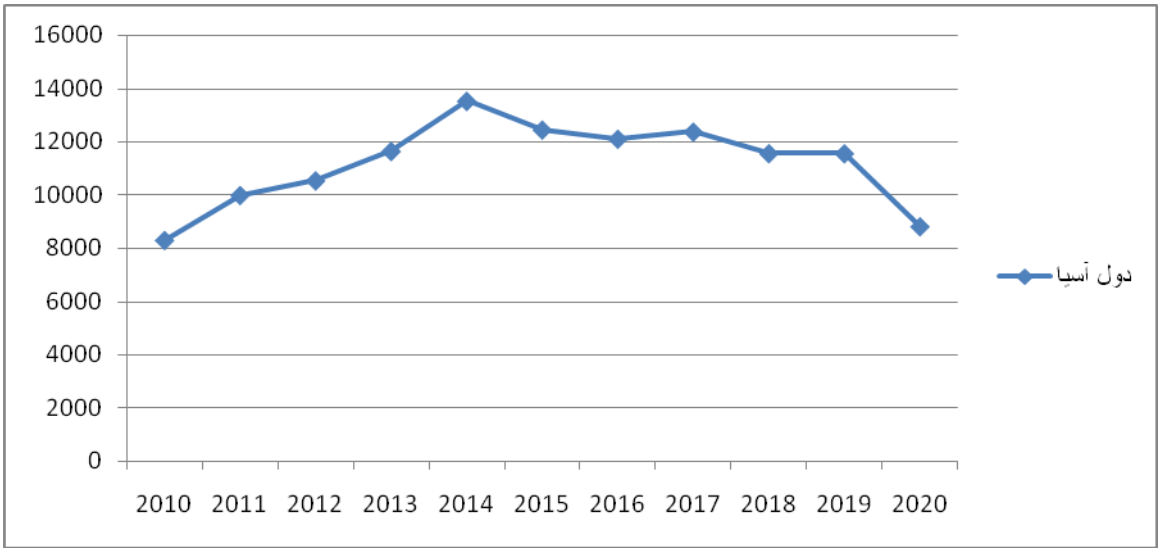

مصدر : من إعداد الطالبتين من خلال الجدول (05)

يتضح لنا من خلال الشكل البياني أن حجم الواردات من دول آسيا خلال الفترة (2010_2020) عرف تزايد ملحوظ ، وأهم دول المنطقة نجد الصين التي ارتفعت نسبة صادراتها نحو الجزائر حيث بلغت حوالي 14مليون دولار في سنة 2014 وعن سنة 2018 فقد احتلت الصين الصدارة في حجم الصادرات نحو الجزائر وبقيت تحافظ على مكانتها حيث في سنة 2019 ب 7.65 مليار دولار أي 18.25 من إجمالي الواردات الجزائرية .

دول أمريكا اللاتينية : عرفت العلاقات الجزائرية الجنوب أمريكية تطورات انعكست على الجانب التجاري، وتعتبر دول أمريكا اللاتينية أهم الموردين لمجموعة من السلع الاستهلاكية خاصة الغذائية منها، وعن حجم صادرات أمريكا الجنوبية خلال الفترة 2010 -2020 سنتطرق إلى أهم التطورات شهدها حجم الواردات الجزائرية من دول أمريكا اللاتينية في الشكل التالي :

الشكل رقم 11: حجم الواردات من دول أمريكا اللاتينية خلال الفترة (2010 - 2020)

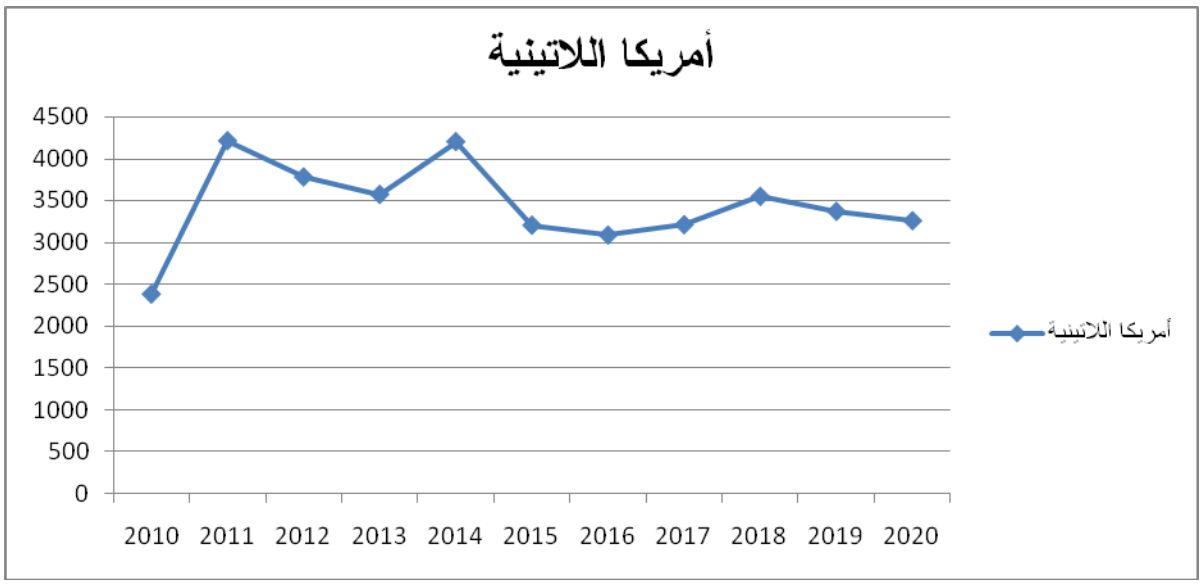

مصدر: من إعداد الطالبتين من خلال الجدول (05)

من خلال الشكل البياني يتضح أن حجم واردات الجزائر من دول أمريكا اللاتينية قد عرف ارتفاع بطيء خاصة فيما يتعلق بسنوات (2015 - 2018)، وعن أهم المتعاملين نجد الأرجنتين والبرازيل، أما عن المواد المستوردة فتشمل كل من المواد الاستهلاكية والمشروبات والتبغ.

المطلب الثالث : التركيب السلعي للصادرات والواردات الجزائرية

ترتبط الصادرات والواردات في مختلف دول العالم بالأسواق العالمية وعلى وجه الخصوص الأسواق الأوربية والأمريكية نظرا لنسبة المعاملات التي تتم فيهما، وترتبط الجزائر كغيرها من الدول العربية والإفريقية بأسواق الدول الصناعية الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوربي والصين، ونتيجة للتطورات التي شهدها عالمنا المعاصر فإن ظهور أسواق جديدة بمعايير تنافسية أصبح مألوفا للغاية في عالم الاقتصاد.

الفرع الأول : تركيبة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2020)

تتميز الصادرات الجزائرية بالتركيز السلعي والذي يعبر عن نوع السلع المصدرة والتي تتركز في مادة سلعية واحدة تتمثل في مادة البترول، ويعتمد الاقتصاد الجزائري كغيره من الدول البترولية على العائدات النفطية لتغطية نفقاتها وعن حجم الصادرات النفطية فتشير الإحصائيات إلى أن نسب هذه المواد البترولية تتجاوز 90% من حجم الصادرات الكلية.

الجدول رقم 06: تطور السلع المركبة للصادرات خارج المحروقات (2010 _ 2020)

الوحدة : مليون دولار

السنوات	المواد الغذائية	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية
2010	315	94	1 056	1	30	30
2011	355	161	1 496	-	35	15
2012	315	168	1 527	1	32	19
2013	402	109	1 610	-	27	17
2014	323	109	2 121	2	16	11
2015	235	106	1 597	1	19	11
2016	327	84	1 299	-	53	18
2017	350	73	845	0	78	20
2018	373	93	1626	0	90	33
2019	408	96	1445	0	83	36
2020	437	71	1287	0	77	37

مصدر: المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائري

(http://www.douane.gov.dz/applications/stat c.)

حسب بيانات الجدول تبن لنا أن التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات يتحدد من خلال المجموعات التالية:

- **المواد الغذائية**: تراوحت قيمتها سنة 2010 بـ 315 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2013 بـ: 402 مليون دولار، لتعود للانخفاض سنة 2014 بـ 323 مليون دولار، ثم عادت للارتفاع مجددا بداية من سنة 2015 و 2016 لتبلغ حوالي 235 و327 مليون دولار على التوالي.

- **مواد الخام**: بلغت قيمتها سنة 2010 بـ 94 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2008 بـ: 334 مليون دولار. لتعود للانخفاض المستمر بداية من سنة 2009 حتى بلغت قيمتها الدنيا سنة 2016 بـ: 84 مليون دولار.

- **منتجات نصف مصنعة**: بلغت قيمتها سنة 2010 بـ 1056 مليون دولار، وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2014 بـ: 2121 مليون دولار. لتعود للانخفاض المستمر بداية من سنة 2015 و 2016 حيث بلغت قيمتها بـ: 1597 و 1299 مليون دولار على التوالي.

- **تجهيزات فلاحية**: بلغت قيمتها سنة 2010 بـ 1 مليون دولار، و انعدمت لسنوات 2017 حتى 2020 أمريكي واستمر الانخفاض سنة 2014 ، 2015 على التوالي ب 2 ،1 مليون دولار .

- **تجهيزات صناعية**: بلغت قيمتها سنة 2010 بـ 35 مليون دولار، و قد سجلت أدنى قيمة سنة 2014 ب 16 مليون دولار أمريكي ، أما أعلى قيمة سجلت سنة 2018 بـ: 90 مليون.

- **مواد استهلاكية**: بلغت قيمتها سنة 2010 بـ 30 مليون دولار ، حيث سجل الانخفاض لسنوات وأدنى انخفاض سجل نفسه لستين متتاليتين 2014 و 2015 قدر ب 11 مليون دولار أمريكي لترتفع قليلا ب 37 مليون دولار أمريكي سنة 2020 .

الشكل رقم 12: تطور حجم تطورات بعض السلع المركبة للصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2010 _ 2020)

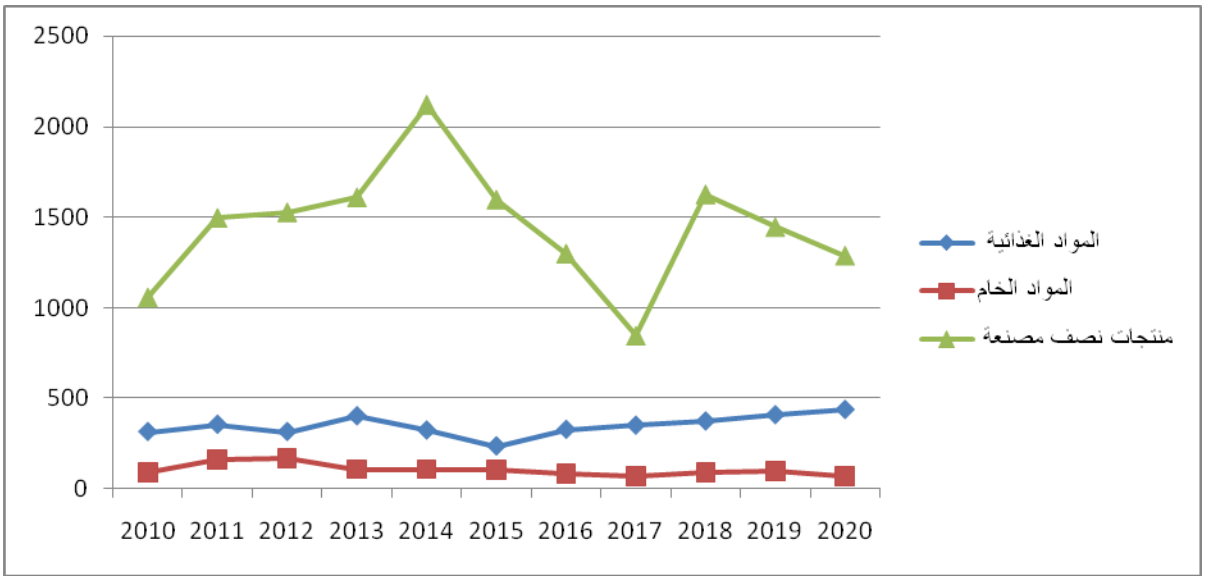

مصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (06)

الفرع الثاني : التركيب السلعي للواردات الجزائرية خارج المحروقات

تتنوع الواردات الجزائرية من مواد استهلاكية، إلى مواد صناعية، إلى مواد خام ,,. الخ ، وقد تطورت خلال الفترة (2010 - 2018) وهذا ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم 07 : التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة (2010 - 2018)

السنوات	المواد الغذائية	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات فلاحيه	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية غير غذائية
2010	6058	1409	10098	5836	341	5836
2011	9805	1776	10431	7944	15951	7944
2012	9023	1839	10629	9997	13604	9997
2013	9572	1766	10810	12205	15745	12205
2014	11005	1884	12740	10287	18906	10287
2015	9329	1508	11512	9773	16594	9773
2016	8224	1559	11482	8275	15394	8275
2017	8438	1528	10985	8513	13992	8513
2018	8573	1898	10959	9756	13433	9756

مصدر : (بوزكري، 2019 _ 2020، صفحة 148)

حسب بيانات الجدول تبن لنا أن التوزيع السلعي للواردات الجزائرية الذي يتحدد من خلال المجموعات التالية:

- **المواد الغذائية**: تراوحت قيمتها سنة 2010 بـ 6058 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2014 بـ: 11005 مليون دولار. لتعود للانخفاض سنة 2015 بـ 9329 مليون دولار، ثم عادت للاستقرار مجددا بداية من سنة 2016 و 2018 لتبلغ حوالي 235 و327 مليون دولار على التوالي.
- **المواد الخام**: بلغت قيمتها سنة 2010 بـ 94 مليون دولار وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2008 بـ: 334 مليون دولار. لتعود للانخفاض المستمر حتى بلغت قيمتها الدنيا سنة 2016 بـ: 84 مليون دولار.
- **المنتجات النصف مصنعة**: بلغت قيمتها سنة 2010 بـ 1056 مليون دولار، وبدأت في الارتفاع حتى بلغت أعلى قيمة سنة 2014 بـ: 2121 مليون دولار. لتعود للانخفاض المستمر بداية من سنة 2015 و 2016 حيث بلغت قيمتها بـ: 1597 و 1299 مليون دولار على التوالي.
- **تجهيزات فلاحية**: بلغت قيمتها سنة 2010 بـ 1 مليون دولار، و انعدمت لسنوات 2017 حتى 2020 أمريكي واستمر الانخفاض سنة 2014 ، 2015 على التوالي ب 2 ،1 مليون دولار .

- **تجهيزات صناعية**: بلغت قيمتها سنة 2010 بـ 35 مليون دولار، و قد سجلت أدنى قيمة سنة 2014 ب 16 مليون دولار أمريكي ، أما أعلى قيمة سجلت سنة 2018 بـ: 90 مليون.
- **مواد استهلاكية**: بلغت قيمتها سنة 2010 بـ 30 مليون دولار ، حيث سجل الانخفاض لسنوات وأدنى انخفاض سجل نفسه لستين متتاليتين 2014 و 2015 قدر ب 11 مليون دولار أمريكي لترتفع قليلا ب 37 مليون دولار أمريكي سنة 2020 .

الشكل رقم 13: **تطور حجم بعض السلع المركبة للواردات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة**

(2010 - 2020)

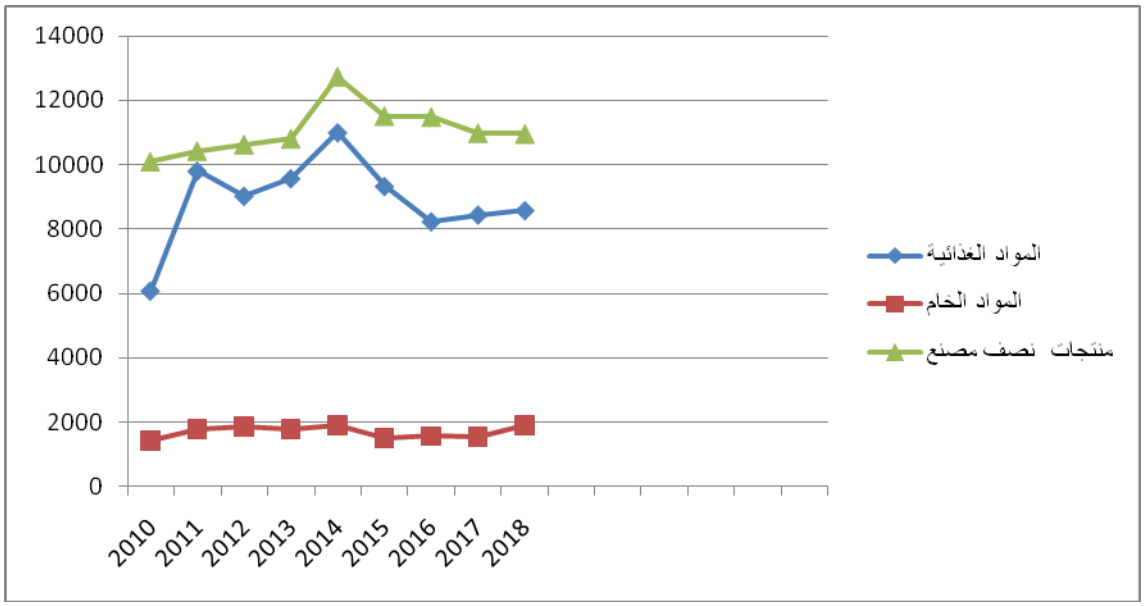

مصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول (07)

الفرع الثالث: تطور صادرات المحروقات و خارج المحروقات للجزائر خلال الفترة

(2010 - 2020)

تتشكل الصادرات الجزائرية من مجموعتين رئيسيتين صادرات نفطية وصادرات غير نفطية، حيث تمثل الصادرات النفطية الجزء الأكبر المهيمن على الصادرات الإجمالية بالرغم من محاولات الجزائر في ترقية الصادرات الغير النفطية إلى يومنا هذا، حيث لا تتعدى هذه الأخير في أحسن الأحوال من الصادرات الإجمالية للجزائر، والجدول التالي يوضح تطور الصادرات الكلية للجزائر:

الجدول رقم 08: تطور صادرات المحروقات وخارج المحروقات والصادرات الكلية للجزائر

(2010 - 2020) **الوحدة:** مليون دولار أمريكي

السنوات	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الكلية
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
2010	55 527	97.33	1526	2.67	57 053
2011	71 427	97.20	2062	2.80	73 489
2012	69 804	97.14	2062	2.86	71 866
2013	63 752	96.72	2165	3.28	65 917
2014	60 304	95.90	2582	4.10	62 886
2015	32 699	94.33	1969	5.67	34 668
2016	27 102	93.83	1781	6.16	28 883
2017	32 639	93.39	1930	6.61	34 569
2018	38 285	93.11	2830	6.89	41 115
2019	32 732	92.69	2580	7.31	35 312
2020	19 670	89.71	2255	10.29	21 925

مصدر : المركز الوطني للإعلام والإحصاء للجمارك الجزائرية

(http://www.douane.gov.dz/aplications/stat)

إن الملاحظ في بيانات الجدول الهيمنة الكلية للصادرات الطاقوية، في حين تبقى نسبة الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا، إذ لم تتجاوز نسبتها في أحسن الأحوال 6 % حيث كانت هذه النسبة المحققة سنة 2016 هذا راجع إلى تراجع عائدات البترول نتيجة الانخفاض الكبير في الأسواق العالمية حيث انخفضت إلى أقل من 40 دولار للبرميل. عموما تبين البيانات أن هناك تطور في الصادرات بنوعيها خلال الفترة المدروسة لكن تطور قيمة صادرات المحروقات كان أكبر من الصادرات غير الطاقوية، هذه المعطيات تجعلنا نستنتج أن الجزائر تخضع لنظام التقسيم الدولي للعمل، فهي مختصة بشكل رئيسي في إنتاج وتصدير المحروقات بأنواعها وبذلك يعتبر هذا الأخير الممول الأساسي للنفقات التنموية في الجزائر لما يوفره من ريع نفطي معتبر.

وأمام هذا الوضع عملت الجزائر في إطار الإصلاحات على مستوى التجارة الخارجية وذلك بتدعيم المؤسسات الوطنية بالأسواق الدولية، وخلق امتيازات ضريبية للمؤسسات المصدرة وإنشاء عدة مؤسسات تقوم بهذا الدور. لكن لم تنجح الجزائر جراء هذه الإستراتيجية التي انتهجتها الجزائر قصد ترقية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات بالرغم من التطور الضعيف في قيمتها إلا أنها ظلت في أحسن أحوالها، هذا نتيجة

جملة من المشاكل والعراقيل التي مازال يعاني الاقتصاد على المستوى الكلي والجزئي ، ويمكن تمثيل ذلك في الشكل التالي

الشكل رقم 14: تطور حجم صادرات المحروقات و خارج المحروقات والصادرات الكلية خلال الفترة (2010 - 2020)

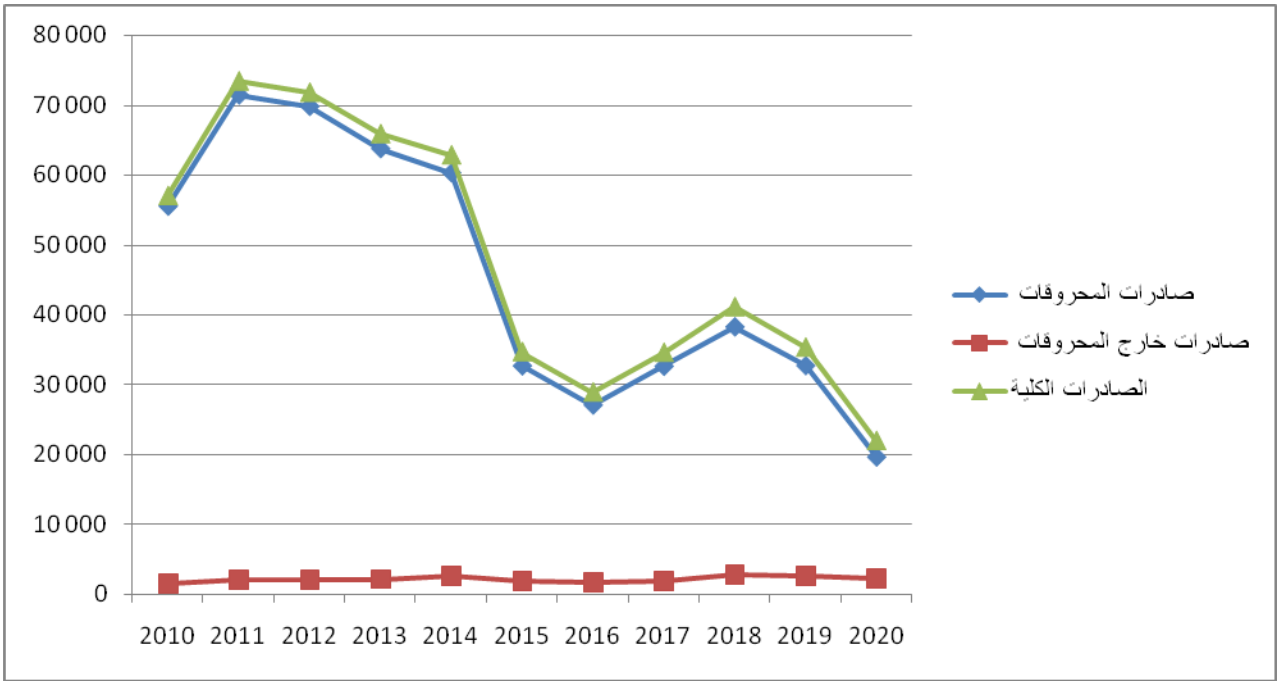

مصدر : من إعداد الطالبتين استنادا من الجدول (08)

عموما يمكن أن نركز من خلال المنحنى البياني على ملاحظتين أساسيتين:

_ أولها أن الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات هي صادات غير تنافسية بالدرجة الأولى، حيث أغلبها تتكون من (المواد الخام، منتجات نصف مصنعة).

_ أما الملاحظة الثانية كل المجموعات المكونة للصادرات خارج قطاع المحروقات تراجعت بشكل كبير في سنة 2015 و2016، هذا نتيجة انكماش الطلب في الأسواق العالمية على الصادرات الإجمالية العالمية والجزائرية خاصة، وهذا الشكل يوضح ذلك بالدولار الأمريكي والأورو.

المبحث الثالث: علاقة سعر الصرف الدينار الجزائري و رصيد الميزان التجاري بالدولار الأمريكي والأورو .

يعتبر سعر الصرف من أهم العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات والميزان التجاري على وجه الخصوص كون أن أسعار الصرف سوف تأثر على بنود الميزان التجاري فقد يكون إيجابا أو سلبا وهذا راجع إلى بنية الاقتصاد .

المطلب الأول : سعر الصرف بالدولار الأمريكي و الأورو ورصيد الميزان التجاري خلال (2010 - 2020)

الجدول رقم 09: تطور سعر الصرف بالدولار الأمريكي والأورو ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010 - 2020)

السنوات	سعر الصرف بالدولار	سعر الصرف بالأورو	رصيد الميزان التجاري بالدولار الأمريكي
2010	73.94	103.94	16580
2011	76.05	106.53	26242
2012	78.1	102.94	21490
2013	78.15	106.89	11065
2014	87.9	107.05	4306
2015	107.13	117.05	17034-
2016	110.52	116.37	17232-
2017	114.93	137.48	14411
2018	118.29	135.38	7458
2019	119.15	133.62	9320-
2020	132.3	161.31	13622-

مصدر : من إعداد الطالبتين استنادا على الجدولين السابقين (02) و (03)

يوضح لنا الجدول تطور سعر الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي و الأورو ورصيد الميزان التجاري خلال فترة (2010 - 2020) حيث نلاحظ استقرار نسبي لسعر الصرف كل من الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري وذلك بقيمة 73.94 دينار لكل دولار سنة 2010 إلى 103.94 دينار لكل أورو طيلة الفترة (1010 - 2013) .

أما رصيد الميزان التجاري فكان مستقرا خلال السنوات 2010 إلى غاية سنة 2014 كما تشير النتائج العامة المحققة من حيث إنجازات التبادلات الخارجية في سنة 2015 إلى العجز المسجل في الميزان التجاري ب - 17034 مليون وفي 2016 بعجز قدر ب -17232 ، حيث يفسر هذا العجز بسبب تراجع قيمة الصادرات الجزائرية التي تعتمد في غالبيتها على الصادرات النفطية .

وواصل بنك الجزائر خلال سنة 2013 إتباع السياسة النشطة لسعر الصرف بغرض استقرار معدل الصرف الفعلي الحقيقي ، على الرغم من التقلبات الحادة لأسعار صرف العملات الصعبة الرئيسية ابتداء من منتصف 2013 والتي حملت في طياتها ضغوط قوية على عملات البلدان الناشئة . في ظرف كهذا يهدف تدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين المصارف إلى الحفاظ على الاستقرار المالي الخارجي. (أمين ت.، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائر، 2017 -2018، صفحة ص 179)

وتراجع قيمة العملة الوطنية إلى مستويات قياسية مقابل الدولار الأمريكي والعملة الأوربية الموحدة الأورو حيث أدت إلى انحدار الدينار الجزائري إلى 87.90 للدولار و إلى 107.05 مقابل الأورو ، و قد يعود سبب انخفاض الدينار أمام الدولار لكبح فاتورة الواردات في ظل انخفاض إيرادات النفط ، ونرى أن ضعف الدينار يرجع إلى الضعف الاقتصادي والمالي الشديد في الجزائر في وجه صدمات خارجية ، مثل هبوط أسعار النفط ، فيما شكلت صادرات النفط والغاز في السنوات الأخيرة ما يصل إلى 98 من إيرادات الجزائر غير أن انخفاض عائدات النفط والغاز سنة 2015 أدى إلى تدهور قيمة أكبر للدينار حيث وصلت قيمة 1 دولار مقابل 117.05 دج .

الشكل رقم 15 : تطور سعر الصرف بالدولار الأمريكي والأورو ورصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010 - 2020)

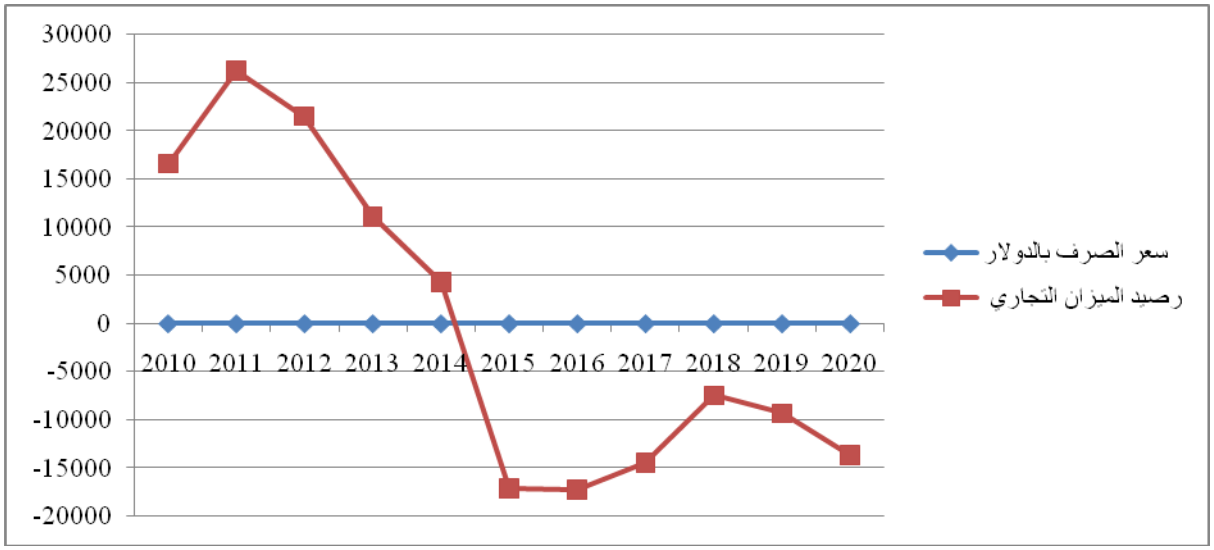

مصدر: من إعداد الطالبتين استنادا للجدول (09)

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن الدينار الجزائري قد شهد تدهورا تدريجيا في قيمته حيث انتقل من 73.94 ينار/ دولار سنة 2010 إلى 87.9 دينار /دولار سنة 2014، إلا أن الانخفاض الكبير كان بانتقاله إلى 107.13 دينار / دولار سنة 2015 عقب الأزمة النفطية، ليستمر بعدها الانخفاض حيث وصل إلى 132.3 دينار / دولار في سنة 2020.

الشكل رقم 16 : سعر الصرف بالأورو ورصيد الميزان التجاري الجزائري خلال (2010 - 2020)

مصدر : من إعداد الطالبتين استنادا للجدول (09)

ونفس الشيء بالنسبة لسعر صرف الدينار مقابل الأورو حيث سجل انخفاضا من 103.94 دينار / أورو سنة 2010 إلى 117.05 دينار سنة 2015 ليقفز بعدها إلى مستويات أدنى عما كان سابقا حيث وصل إلى 137.13.17 دينار / أورو سنة 2017 إلى 135.38 دينار /أورو سنة 2018 وهي أدنى قيمة له خلال هذه الفترة لينتعش قليلا سنة 2019 ليعاود بعدها النزول إلى مستوياته السابقة تقريبا حيث وصل إلى 161.31 دينار / أورو في سنة 2020 .

وتجدر الإشارة إلى أن بنك الجزائر قد اتخذ قراراته بشأن تخفيض العملة عدة مرات، إذ فقد الدينار 9% في أكتوبر 2013 ، ونحو 11 % من قيمته ما بين 2014 و 2015 ، كما سجل انخفاضا ب 25 %مابين 2013 و 2015 .

ونستطيع القول انه يمكن تقييم الدينار الجزائري بـــ :

يتم تقيم أداء أي عملة ما بمدى محافظتها على قيمتها الداخلية والخارجية عبر الزمن ، وعليه يمكن تقيم أداء الدينار الجزائري وفق هاتين القيمتين ، القيمة الداخلية للدينار الجزائرية وهي عبارة عن قوتها الشرائية المحلية من مختلف السلع والخدمات ، والقيمة الخارجية للدينار الجزائري والتي تقاس قيمتها مقارنة بباقي العملات الأجنبية ، ويعبر عنها بسعر الصرف ، أي عدد الوحدات الواجب دفعها من العملة المحلية للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية .

المطلب الثاني: سياسة تخفيض العملة وشروط نجاحها

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أن تقلبات سعر الصرف و خاصة تلك المتمثلة في تخفيض قيمة العملة تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية خاصة الميزان التجاري من خلال الصادرات عن طريق جعلها أرخص للحد من الاستيراد بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري وأن هذي العملية يتوقف على توافر مجموعة من الشروط.

الفرع الأول: سياسة تخفيض العملة

هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (أو النقدية) ، بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة و بالتالي اتجاه جميع العملات ، بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية ، ويراعي فيلا هذه الحالة عدم الخلط بين اصطلاحي انخفاض قيمة العملة " Dépréciation " الذي يحدث نتيجة تفاعل قوي العرض والطلب ، وتخفيض قيمة العملة " Dévaluation" الذي تتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة ، لتحقيق أهداف معينة وعلى رأسها تشجيع صادراتها ، وبالتالي تفادي اللجوء للسياسات الانكماشية فيلا الداخل وتخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي .

ففي حالة وجود طلب مرتفع عن طلب عن العرض ، السلطات المركزية تتدخل من أجل الحفاظ على سعر العملة المحلية ، إلا أن استعمال العملات الأجنبية يؤدي إلى انخفاض الاحتياط واستنفاده يعني انقطاع الدفع ، وفي هذه الحالة يصبح التخفيض الحل الوحيد لمعالجة الوضع .

الفرع الثاني: شروط نجاح عملية تخفيض قيمة العملة

إن نجاح سياسة التخفيض يتوقف على توفر مجموعة من الشروط :

- ✓ هي تتوقف على مرونة الإنتاج الداخلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير، وهل يستطيع ذلك الإنتاج أن يتزايد بنسبة تجاري انخفاض سعر الصرف.
- ✓ كما يتوقف على مرونة الطلب في الخارج على الإنتاج المحلي من سلع و خدمات قابلة للتصدير، وهل يتزايد هذا الطلب بنسبة تتماشى مع تخفيض سعر الصرف.
- ✓ يتوقف نجاح عملية تخفيض العملة كذلك على مرونة الطلب الداخلي على السلع والخدمات الخارجية الصالحة للاستيراد، وهل يقل هذا الطلب نتيجة التخفيض الذي حدث في سعر الصرف المحلي.
- ✓ ضرورة توفر الاستقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا على الارتفاع في صورة ارتفاع للأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- ✓ عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عماتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض و استجابة السلع المصدرة للمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدي
- ✓ وعلى الرغم من ذلك فإن إجراء التخفيض غير مضمون أي أن نجاحه إجراء مؤقت ونتائجه مؤقتة كما أن هذا الإجراء قد يؤدي لتدابير مماثلة من دول أخرى فقد تلجأ إلى ما يسمى بسباق التخفيض أو التنفس على التخفيض.

ومن أسباب تخفيض قيمة الدينار الجزائري في ظل تداعيات الأزمة النفطية

سياسة تخفيض العملة هي وسيلة متعمدة ، تستخدمها البلديان لمعالجة ظرف اقتصادي سيئ يتميز بتدهور قدرتها التنافسية وعجز الميزان التجاري ، فعن طريق تخفيض قيمة العملة يصبح من السهل خفض الأسعار ببساطة بما يساعد في تحسن التنافسية السعرية للصادرات ، وبالتالي زيادة الطلب الخارجي عليها، وبالمقابل تقليص الواردات لارتفاع أسعارها ، ومن ثم يستعيد ميزان المدفوعات توازنه، غير أن هذه السياسة تطلب عدة شروط لنجاحها.

ولتخفيض العملة المحلية الذي يعتبر قرارا تتخذه السلطات النقدية ، توجد عدة أهداف نذكر منها:

- ✓ يعتبر التخفيض أداة مهمة لمعالجة العجز في الميزان التجاري ، ففي حالة وجود هذا العجز، فإن تخفيض القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى تخفيض أسعار الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالمقابل سترتفع أسعار الواردات من وجهة نظر المواطن، مما يؤدي إلى تنشيط الصادرات فيعود التوازن إلى

الميزان التجاري، ذلك لأن التقييم المرتفع لقيمة العملة المحلية، تفقد الصادرات قدرتها على المنافسة وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية.

- ✓ الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استيرادها من الخارج .
- ✓ الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات المديونية الخارجية نتيجة زيادة الصادرات، بالإضافة إلى أنه يقلص الواردات، مما يعني ذلك تقليص حجم الدين الخارجي وخدمته بالنسبة للصادرات والناتج المحلي.

غير أن سياسة تخفيض العملة، تكون ناجحة في البلدان ذات الاقتصاد المتنوع ، حيث تكون الصادرات حساسة لأية تغيرات في سعر الصرف، والتي تحتوي على الشروط التالية :

- ✓ مرونة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات .
- ✓ أن لا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.
- ✓ أن لا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض سيعقبه تخفيض آخر كما هوا لحال في الجزائر.

وتوجد أسباب أخرى نذكر منها:

- ✓ يواجه الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية كبيرة، واعتبارا بأن أسعار الصرف تعتبر أهم وسيلة لمعالجة هذه الاختلالات، عمدت الحكومة الجزائرية إلى تخفيض العملة الوطنية في عدة مناسبات وخاصة قيمتها الخارجية أمام العملات الارتكازية وذلك للأسباب التالية :
- ✓ استخدام السلطات الجزائرية لسياسة تخفيض الدينار مقابل الدولار كإجراء لرفع حصيلة مدا خيل النفط المقومة الدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري، وهذا في فترات انهيار أسعار النفط مثلما حصل مؤخرا حيث تراجع الدينار مقابل الدولار الأمريكي

أثر تخفيض العملة المحلية : تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال تخفيض العملة الوطنية ما يؤدي بدوره إلى إحداث تغيرات أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب، ما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك، في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك كما الحال عليه الآن ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها، وما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات والذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز بالميزان التجاري .

-أدى تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى زيادة التزاماتها الخارجية وارتفاع تكلفة إنتاجها وبالتالي زيادة الأسعار لاسيما الطلب ، وبالتالي تدني القدرة الشرائية للمواطنين .

- إن انعكاس تخفيض سعر الصرف على الصادرات الجزائرية التي تعتمد تجارتها الخارجية أساسا على عملتين دوليتين هما الأورو لتسوية غالبية الواردات والدولار الأمريكي لتسوية الصادرات، ما يجعل سعر الدينار الجزائري يؤثر على مدا خيل الصادرات ومدفوعات الواردات، كما أن هذا التخفيض لقيمة الدينار بصفة أساسية إلى كبح فاتورة الواردات التي باتت مرتفعة وذات انعكاس سلبي على رصيد الميزان التجاري لاسيما في الفترة التي انخفضت فيها الصادرات .

المطلب الثالث: تأثير قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات ، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا، ويحقق العجز في الحالة العكسية ، ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية، فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى، ففي حالة عجز الميزان التجاري بمعنى قيمة الواردات تفوق قيم الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة ، وفي هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الانخفاض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات، والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات بسبب ارتفاع الطلب على العملة من طرف غير مقيمين، وبدأ الميزان التجاري في التحسن بسبب ارتفاع أسعار البترول خلال السنوات (2010 ، 2011 ، 2012) ، بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الدولار أمام كل من الأورو والدينار والذي ساهم في زيادة حصيلة الصادرات مادام أنها تتمثل في 97 % محروقات ، ليعاود الانخفاض في السنوات الموالية ليحقق 0.13 مليار دولار للبرميل سنة 2014 ثم عجزا قدره 18.08 مليار دولار سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول، ورغم قيام الدولة بمجموعة من التخفيضات في قيمة الدينار خلال هذه الفترة إلا أن العجز بقي متواصلا بسبب ارتفاع حصيلة الواردات الذي يعتبر عائقا أمام الدينار الجزائري، وذلك بسبب الطلب المتنامي على النقد الأجنبي لتسوية هذه الواردات مؤديا بذلك إلى عدم وجود توازن بين العرض والطلب على الدينار الجزائري في سوق الصرف ، وهذا ما يعكس في انخفاض قيمته ، كما أنه من ضمن أسباب انخفاض العملة وتراجع قيمة الدينار الجزائري طبع المزيد من العملات الوطنية ، وما يؤدي ذلك إلى وجود كتلة نقدية في الأسواق مقابل إنتاج يكاد يكون منعدما لا، وتراجع احتياط الصرف الجزائري ما زاد من عدم اسقرارية أسعار الصرف الجزائرية

الفرع الأول : أثر ارتفاع العملة المحلية

تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية ما يؤثر بدوره على أسعار الصادرات ، حيث تبدو مرتفعة بالنسبة للأجانب ما يؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي عليها ، في حين أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين مما يؤدي إلى زيادة الطلب عليها ، أي أن الرفع في القيمة الخارجية للعملة يؤدي إلى زيادة الواردات وتراجع الصادرات والذي يؤدي إلى تلاشي الفائض بالميزان التجاري .

إلا أن الجزائر اتخذت سياسة تخفيض العملة أكثر من خمس سنوات ، وهذا لا يتماشى و سياسة التخفيض و لا يخدمها كما هو الحال إلى يومنا هذا ، لأن هاته السياسة تعتبر من بين الحلول السريعة والجاهزة لمعالجة الاختلال في ميزان مدفوعات الدول وهي السياسة المفضلة للحكومة الجزائرية ، إلا أنه لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني ، خاصة فيما يخص الصادرات نظرا لعدم توفر شروط نجاح سياسة تخفيض العملة ، ورغم ذلك نجد أن عملية التخفيض مازالت متواصلة إلى يومنا هذا ، مما أدى إلى زيادة تكلفة الاستيراد من الخارج، الأمر الذي ساهم في تراجع فاتورة الواردات خاصة سنة 2015 ، لكن هذه السياسة لم تبقى كافية ولها تداعيات سلبية ، بالإضافة أنها أثرت على القدرة الشرائية للأفراد بسبب تدهور العملة وانخفاضها .

- إن أي انخفاض في صادرات المحروقات يجعل الاقتصاد يواجه صعوبات من أهمها جمود الأجور (حيث يكون من الصعب تخفيض الأجور بعد ارتفاعها)، وأيضا نقص حصيلة الضرائب على دخول المصدرين للمحروقات، وهذا جعل الدولة الجزائرية تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها وزيادة الإصدار النقدي والاقتراض من الجهاز المصرفي لسد العجز في الميزانية ، والتي تلتها مجموعة من التخفيضات التي أثرت سلبا على المتغيرات الاقتصادية ولم تحقق الأهداف المرجوة منها، وبقي الاقتصاد الوطني رهينة للنفط وعدم الاستفادة من سياسة التخفيض التي تستخدمه الدول المتقدمة في سد عجز الميزان التجاري إلا أن الجزائر لا تستفيد منها بسبب التكلفة الباهظة للواردات والمقومة بالأورو في حين أن معظم صادراتها من النفط الذي يقوم بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو

ونلاحظ التدهور الكبير لقيمة الدينار الخارجية سواء في السوق الرسمي أو السوق السوداء.

ولهذا على الدولة الجزائرية أن تقوم بعدة تعديلات واقتراحات نذكر منها:

- ✓ تنويع الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من تخفيض العملة .
- ✓ محاولة تنويع مصدر الواردات من أجل تجنب مخاطر الصرف .
- ✓ العمل على متابعة البرامج التنموية التي لم تعطي النتائج المرجوة منها .
- ✓ ترشيد الإنفاق العمومي ودعم القطاع الخاص .
- ✓ تطوير المنظومة المصرفية من أجل تقليل التعاملات غير الرسمية .
- ✓ العمل على فتح مكاتب الصرف لمحاربة السوق الموازي .
- ✓ إتباع سياسة السوق المفتوحة، وتشجيع الإنتاج المحلي وخاصة إنتاج الضروريات للمجتمع لتتمكن من مواجهة الطلب الداخلي.
- ✓ العمل على استقطاب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها إلى قطاعات إنتاجية مما يساهم في تقليص فاتورة الواردات .
- ✓ الاستفادة من قطاع الخدمات كالسياحة مثلا .

- ✓ استخدام أدوات السياسة التجارية المختلفة للضغط على الواردات مثل نظام الحصص ، أو الرسوم الجمركية .
- ✓ ترقية وتشجيع الصادرات خارج المحروقات وذلك من خلال تنشيط القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى تنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل إعادة حيوية الصناعات المحلية.

الفرع الثاني: انعكاس تخفيض سعر الصرف على الصادرات الجزائرية خارج المحروقات خلال الفترة (2010 - 2020)

لصرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي له أثر ضعيف على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2010 - 2020) وهي الفترة التي انخفض فيها سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي له أثر ضعيف جدا في رصيد الميزان التجاري، ويرجع هذا إلى أن الصادرات خارج المحروقات يسجل ارتفاعا كلما انخفض الدينار الجزائري إلا أن هناك استثناءات خارج الأزمات والصدمات الخارجية (بحكم ترابط مع العالم الخارجي)،غير أن الفترة (2010 - 2014) سجلت فائض في الميزان التجاري نتيجة تزايد الصادرات النفطية والتي وصلت إلى مستويات عالية والمسعرة بالدولار الأمريكي حسب حصص الأوبك . ومن هنا نستنتج أن نظام الصرف في الجزائر لا يزال في أدنى مستوياته ، و أن السياسة النقدية في الجزائر اعتمدت على نظام صرف ثابت خفي، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائم، هذا يعني أن الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم، أما الفترة (2015 _ 2020) عرفت عجز في الميزان التجاري بسبب ارتفاع النفقات وتراجع أسعار البترول نظرا للأزمة العالمية التي مست الجزائر خاصة وإنها تعتمد بشكل كبير في صادراتها على المحروقات فقد شهد سعر صرف الدينار الجزائري عدة تغيرات بشكل طفيف، بالإضافة إلى أن تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي له تأثير محدود جدا على جانب الواردات وعليه فإن الفائض أو العجز في رصيد الميزان التجاري ليس له تأثير في تخفيض سعر الدينار الجزائري، وذلك بسبب سياسة التخفيض تستوجب بعض الشروط لتحقيق الأثرين على الصادرات و الواردات، كمرونة الطلب العالمي على منتجات الدولة وتمتع الجهاز الإنتاجي بقدر كاف من المرونة وهو ما ليس محقق في الجزائر.

إن من أهم الآثار السلبية لسياسة التخفيض على الاقتصاد الوطني ما يلي :

- ✓ إن سياسة تخفيض قيمة العملة بصورة مستمرة يدخل عدم اليقين فيما يخص القيمة المستقبلية للدينا، ما يؤثر على المبلغ الفعلي للصفقات المستقبلية .
- ✓ التخفيض التدريجي للدينار لا يعطي مؤشر عن القيمة الحقيقية والسعر التوازني له ، إذ أنه لا يمكن معرفة متى وفي أي مستوى سيتوقف التخفيض .
- ✓ ينتج عن هذا النظام خسائر في الصرف لدى الخاصة والعامة وهذا في غياب نظام تغطية ضد خطر الصرف .
- ✓ ينتج عن التخفيضات المتتالية للدينار استفحال ظاهرة التضخم .

- ✓ يؤدي إلى توجه الأفراد نحو الاستثمارات غير المنتجة مثل : العقارات ، الذهب ، الصرف الأجنبي ... الخ.

وبالتالي فسياسة التخفيض التدريجي للدينار لم تكن لها نتائج ايجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات كون الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات.

و كنتيجة نهائية فانه لا يوجد تأثير ايجابي لسياسة التخفيض(انخفاض قيمة العملة) على رصيد الميزان التجاري بسبب ضعف (قلة الصادرات) والصادرات النفطية لا علاقة لها بقيمة العملة .

خلاصة الفصل :

لقد كان نظام تسيير العلاقات الاقتصادية والتجارية خاضعة للرقابة التامة للدولة ، وهذا ما أعطى صورة خاطئة للسوق الداخلية التي كانت شبه معزولة عن التأثيرات الخارجية وبالتالي لم يكن باستطاعة سعر الصرف الدينار أن يؤثر على تطور الاقتصاد ، فلقد شهد نظام الصرف في الجزائر عدة محطات مختلفة ، فبعد الاستقلال تميزت هذه المرحلة بربط الدينار الجزائري بسلة من العملات وهو النظام الذي يأخذ الشريك التجاري بعين الاعتبار ، وفي نهاية الثمانيات وبدية مرحلة توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق كان لابد من إعادة النظر في سياسة الصرف والتي عرفت هي الأخرى توجها أخر نحو سياسة التعويم وذلك ابتدءا من إحداث انزلا قات وتخفيضات مست العملة الوطنية ، كحتمية لابد منها من أجل تصحيح الاختلالات التي تعاني منها الاقتصاد الجزائري ، حيث قامت السلطات النقدية بتخفيض القيمة الخارجية للدينار ، إلا أن قطاع المحروقات ما يزال يشكل العمود الفقري للاقتصاد الجزائري ، فهو يساهم بأكثر من 95 % من إيرادات الصادرات الجزائرية على الرغم من التطور الطفيف والملحوظ للصادرات الجزائرية خارج المحروقات والتوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الجزائرية معظمها في أوربا ، فتبين أن سعر الصرف الجزائري وطبيعة الميزان التجاري للبلد أننا توصلنا نتيجة وهو أن المبالغة في الرقابة على الصرف، وقد أخذت سياسة الصرف حيزا هاما، وبالوقوف على واقع نظام الصرف في الجزائر حاليا يتبين أنه يعاني من ظاهرة الخوف من التعويم التي تتجلى في التدخلات غير مبررة للسلطات النقدية في سوق الصرف .

خاتمة

خاتمة

من خلال هذه الدراسة حاولنا الإجابة على الإشكالية المطروحة ، والمتمثلة في مدى تطورات الدينار الجزائري وأثره على الميزان التجاري في الاقتصاد الجزائري حيث تناولنا فصلين كما يلي:

أشرنا في الفصل الأول إلى المفاهيم الأساسية حول كل من سعر الصرف الذي يعتبر الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية، وتبرز أهميته في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية، ولقد اختلفت الآراء والنظريات في تفسيره، أما عن استخدام الدول لسياسة سعر الصرف لم يكن الغرض منه القضاء على اختلالها الخارجي وإنما تهيئة اقتصادها للدخول إلى الاقتصاد العالمي ومواكبة تطوراته خاصة مع الاتجاه نحو تطبيق أسعار صرف أثر مرونة ، وكانت الجزائر واحدة من الدول التي قامت بتغيير تدريجي لسياسة صرفها ، و تطرقنا أيضا المفاهيم الأساسية حول إلى الميزان التجاري الذي هو مؤشر يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات

أما الفصل الثاني فتناولنا فيه ثلاثة مباحث تطرقنا في المبحث الأول إلى تطور سعر الصرف في الجزائر والمراحل التي مر بها منذ الاستقلال إلى سنة 2020 حيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت لأكثر من 30 سنة ،أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2010 _ 2020)، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى علاقة سعر الصرف الدينار الجزائري ورصيد الميزان التجاري الأمريكي والأورو خلال الفترة (2010 _ 2020) ، فرغم انتهاج الجزائر مجموعة إصلاحات في القطاعات المالية للتخلص من التبعية النفطية في صادراتها إلا أنها انعكست سلبا ميزان المدفوعات رغم نظام الرقابة المتخذة ، إلا أنه أثرت على الاستثمارات والمبادلات الخارجية ، وإضافة إلى التقلبات لأسعار البترول التي أثرت على سعر الصرف .

وكانت النتيجة بين سعر الصرف والميزان التجاري لا تتوافق مع سياسة تخفيض العملة للاعتماد على مصدر واحد للدخل هو الصادرات النفطية ، وشملت الدراسة أيضا تطورات سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي و

الأورو على الميزان التجاري التي أظهرت تحمل الجزائر لتكاليف الفوارق بين العملات في حالة انخفاض الأورو مقابل الدولار الأمريكي .

أهم النتائج :

_ تحاول نظريات أسعار الصرف تفسيرا للاختلافات في أسعار الصرف الدول.

- ضرورة الحد من الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف في الأسواق الدولية

- سياسة التخفيض لم تؤدي إلى حدوث تحسين مباشر على الميزان التجاري لأن هذا الأخير غير حساس في المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف .

- الفائض في الميزان التجاري في العقود الماضية سببه تحسن أسعار صادرات النفط، وليس انعكاسات عمليات التخفيض المتتالية للدينار الجزائري.

- هيكل الميزان التجاري يتأثر بالصادرات النفطية وهي الأخيرة تتأثر بأسعار الأسواق العالمية.

وإجمالا يمكن أن نستخلص أن سعر صرف الدينار الجزائري وسياساته لم يكن الهدف منها القضاء على الاختلال الخارجي، وإنما التوصل إلى الاتجاه نحو تحرير سعر الصرف.

اختبار الفرضيات

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات حاولنا اختبارها خلال الدراسة ومنه يتضح لنا ما يلي:

الفرضية الأولى التي نصت على إن سياسة تخفيض العملة في الجزائر يمكن أن تلعب دور في ارتفاع قيمة الصادرات وتراجعا في قيمة الواردات وبالتالي تحسين رصيد الميزان التجاري في المدى الطويل وهذا ما توصلنا إليه.

في حين تفترض أن الفرضية الثانية أنه بإمكان سياسة تخفيض قيمة العملة من بين السياسات الناجحة التي لجأت إليها الجزائر كسياسة لتحقيق النمو الاقتصادي ، وهذا ما لا يتماشى مع وضعية الاقتصاد الجزائري، كون الصادرات الجزائرية ترتكز على المنتج وحيد ألا وهو البترول وبالتالي فهي تتأثر بالصدمات التي يشهدها سوق النفط .

اقتراحات وتوصيات

بعدما تم التطرق إلى أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فإنه يمكن طرح مجموعة من التوصيات التي من شأنها أن تسهم إلى حد ما في تعزيز العلاقة بين سعر الصرف الدينار الجزائري وإزالة بعض العراقيل التي تقيد أثره الايجابي في معالجة اختلال الميزان التجاري ، على النحو التالي :

- ✓ معالجة مواطن الهشاشة والضعف في الاقتصاد الجزائري لاسيما اعتماده المفرط على صادرات المحروقات .
- ✓ تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز وتقوية الأساسيات الاقتصادية كزيادة القدرة على التصدير خارج النفط بما ينعكس على تنويع الاقتصاد
- ✓ القيام بإصلاحات جذرية للقطاع المصرفي الجزائري ليواكب نظرائه في الدول المتقدمة.
- ✓ وضع إستراتيجية لتنويع هيكل الصادرات، بالتحول من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية .
- ✓ التقليل من حجم الواردات، وذلك بتشجيع الصناعات المحلية وترقية القطاع الخاص.
- ✓ العمل على وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية خارج المحروقات .
- ✓ مواجهة الصدمات الخارجية بأقل تكلفة ممكنة على مختلف الاقتصاد الكلي

آفاق الدراسة

من خلال دراستنا لموضوع تطورات سعر صرف الدينار الجزائري وأثرها على الميزان التجاري وتحليلنا لواقع هذه الظاهرة على الاقتصاد الجزائري بدت فيه جوانب مهمة ومسائل بحثية تستدعي من الباحثين الاقتصاديين التطرق إلى دراستها وتحليلها ، ولذلك نفتح بعض المواضيع التي نراها جديرة أن تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى :

1_دور سياسة سعر الصرف وأثارها على الصادرات خارج المحروقات .

2_أثر الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار النفط والدولار الأمريكي في الجزائر .

3 _تغيرات سعر الصرف وأثرها على ميزان المدفوعات الجزائري.

4_التقييم الحقيقي لقيمة العملة ودورها في تنشيط الصادرات غير النفطية.

المصادر و المراجع

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

الكتـــب:

- أحمد حشيش. (1998). الاقتصاد الدولي. (محمود مجدي، المحرر) مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- أمين صيد. (2013). سياسة الصرف كأداة لتسوية الاختلال في ميزان المدفوعات، لبنان: مكتبة حسن المصرية.
- إيمان عطية ناصف. (2008). مبادئ الاقتصاد الدولي. (هشام محمد عمارة، المحرر) الاسكندرية: دار الفتح.
- برشيش السعيد. (2007). الاقتصاد الكلي. الجزائر : دار العلوم.
- بسام الحجار. (2003). العلاقات الاقتصادية الدولية. لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- جمال الدين لعويسات. (2000). العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية. الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع.
- حسن خلف الله فليح. (2001). العلاقات الاقتصادية الدولية. عمان: مؤسسة الوراق للنشر.
- حلو موسى بوخاري. (2010). *سياسة سعر الصرف وعلاقتها النقدية*. لبنان: مكتبة حسين المصرية للنشر والتوزيع.
- حمدي عبد العظيم. (1998). الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة. القاهرة، مصر: دار زهراء الشرق.
- خلف فليح حسن. التمويل الدولي. 2004، الأردن: مؤسسة الوراق للنشروالتوزيع.

- ✓ سي بول هالوود ، رونالدو ماكدونالد. (2007). النقود والتمويل الدولي. المملكة العربية السعودية : دار المريخ للنشر.
- ✓ شقيري نوري موسى واخرون. (2012). التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية. دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- ✓ صبحي تادرس قريصة. (1983). النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية. (مدحت محمد العقاد، المحرر) بيروت، لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- ✓ طارق الحاج. (1998). علم الإقتصاد ونظرياته. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.طاهر
- ✓ الطاهر لطرش. (2013). الاقتصاد النقدي والبنكي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون.
- ✓ الطاهر لطرش .(2007) *تقنيات البنوك* .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية
- ✓ عادل أحمد حشيش. (2005). العلاقات الاقتصادية الدولية. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديد للطباعة والنشر.
- ✓ عبد الرحمن أحمد يسري. (1993). الاقتصاديات الدولية. مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
- ✓ عبد الرحمن يسري أحمد. (2007). الااقتصاد الدولي. (ايمان محب زكي، المحرر) الدار الجامعية
- ✓ عبد المجيد قدي. (2003). مدخل الى السياست الاقتصادية الكلية. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ✓ عبدالله رائد. (2013). النقود والمصاريف ، ص 53. الاردن ، عمان: دار الايام للنشر.
- ✓ عبدالمطلب عبدالحميد. (2000). النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ. مصر : الدار الجامعية.
- ✓ عدنان تاية النعيمي. (2012). ادارة العملات الأجنبية. عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع.
- ✓ عطوان مروان. (2010). الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- ✓ علي عباس. (2013). ادارة الأعمال الدولية. الأردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- ✓ عيسى محمد غزالي. (2003). سياسات أسعار الصرف. الكويت.
- ✓ فخري نعمة. (2010). العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة و انعكاساتها على ميزان المدفوعات. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع.
- ✓ مجدي محمود شهاب. (2007). الاقتصاد الدولي المعاصر. مصر: دار الجامعة الجديدة.
- ✓ محمد دياب. (2010). التجارة في عصر العولمة. لبنان: دار المنهل البناني.
- ✓ محمد سيد عابد. (1999). التجارة الدولية. مصر: مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية.
- ✓ محمد عبدالعزيز عجمية. (2000). الإقتصاد الدولي "دراسة تطبيقية ونظرية ". الاسكندرية، مصر.
- ✓ محمد علي. (2013). الإدارة المالية الدولية. (براهيم العامري، المحرر) عمان، الاردن: الطبعة الأولى، دار وائل لمنشر والتوزيع.
- ✓ محمد كمال الحمزاوي. (2004). سوق الصرف الاجنبي. الاسكندرية، مصر: منشأة المعارف.
- ✓ محمود حميدات. (2000). المدخل للتحليل النقدي. بن عكنون الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجزائرية.
- ✓ محمود حميدات. (2005). مدخل للتحليل النقدي (المجلد ط 03). الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- ✓ محمود يونس. (2007). اقتصاديات دولية (المجلد ط02). الدار الجامعية.
- ✓ محمود ,م .,شهاب ,أ .,أسامة ,م .ا & .,أحمد ,ح .(1998) .أساسيات الاقتصاد الدولي .مصر : دار الجامعة الجديدة.
- ✓ محود حميدات. (2004). مدخل للتحليل النقدي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- ✓ مدحت صادق. (1997). النقود و عمليات الصرف الأجنبي. مصر: دار غريب.
- ✓ هيل عجمي جميل الجنابي. (2014). التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية . الاردن . عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.
- ✓ يوسف, جمال الدين برقوق ، مصطفى. (2016). الإقتصادي الدولي . عمان، الاردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى.

الأطروحات والرسائل (المذكرات) :

- ✓ عبد الجليل هجيرة. (2012-2011). أثر تغيرات بسعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائرمذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير . تخصص مالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تلمسان ، الجزائر .
- ✓ بن حمودة فاطمة الزهراء. (2012). أثرتقلبات أسعار سعر الصرف على التنمية الاقتصادية =حالة الجزائر. الجزائر، جامعة الجزائر3. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية . فرع نقود ومالية .
- ✓ بن عبيزة دحو. (2016 _ 2017). سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي . أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ، تسيير مؤسسات ، سيدي بلعباس ، الجزائر : جامعة جيلالي ليابس .
- ✓ بن ناصر أمال . (2016 _ 2017). حساسية سعر الصرف اتجاه الواردات.أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، جامعة باجي مختار، عنابة ، الجزائر.
- ✓ بوزكري جمال. (2019 2020). أثر تقلب سعر الصرف في الأسواق الدولية. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ، الجزائر، جامعة وهران ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- ✓ دوحة سلمى. (2014 _ 2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها.أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية ، تجارة دولية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر.

- ✓ تمار أمين. (2017 -2018). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري حالة الجزائر.. البليدة، قسم العلوم الاقتصادية: جامعة البليدة02.الجزائر . أطروحة لنيل مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية .

- ✓ دوغة الحسين. (2016 _ 2017). أثر التغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري خلال الفترة 1970 _ 2015. مسيلة، جامعة محمد بوضياف، الجزائر.

- ✓ يوسف بن حتو. (2016). العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية : حالة *الجزئر*. مذكرة *مقدمة لنيل شهادة الماجيستير* ، جامعة تلمسان ، الجزائر

المجلات والملتقيات:

- ✓ سمينة بن دلال. (بلا تاريخ). تطورقيمة الدينار الجزائري في ظل الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية. *33* . الجلفة، جامعة زيان بن عاشور، الجزائر: مجلة الحقوق والعلوم الاقتصادية.

- ✓ سي محمد كمال. (2016). عدم مساعرة سعر الصرف في الجزائر. العدد 10 . الوادي، جامعة الشهيد حجمه لخضر، الجزائر: مجلة رؤى اقتصادية.

- ✓ عبدالحميد موغين. (2015). سياسة سعر الصرف في ظل مسار الانتقال في الاقتصاد الجزائري. *العدد 1 (المجلد 08)* . جيجل، جامعة محمدالصديق بن يحي ، الجزائر: مجلة الواحات للدراسات والبحوث.

- ✓ عتروس عبدالحق. (2001-2002). دور سعر الصرف في تكثيف الاقتصاديات النامية. كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسنطينة.

- ✓ عيدي عبد النبي وليد. ميزان المدفوعات بوصفو أداة في التحميل الاقتصادي. العراق: المديرية العامة للاحصاء والأبحاث ، البنك المركزي العراقي.

- ✓ فرحان و سعدون حسن. (2009). أثر تقلبات الصرف الحقيقي في التجارة. دراسة مقارنة في دول نامية ذوات هيكا انتاج وتجارة مختلفة ، 31 ، 07. العراق: مجلة تنمية الرافدين.

- ✓ نورة عبدالرحمان يوسف. (يونيو , 2004). تعادل أسعار الصرف الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي. *مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية* ، 7.
- ✓ هداجي عبد الجليل، بن سعيد محمد. (سبتمبر, 2015). تطور نظام صرف الدينار الجزائري. *(العدد 03)* . سيدي بلعباس، الجزائر: جامعة ادرارو. مقالة
- ✓ بلوفة ايمان و قادري علاء الدين. (2000 -2019). أثر تغيرات أسعار الصرف الدينار، مقالة.
- ✓ الفريجي حيدر نعمة. (18 _ 20 - 04, 2005). أثر تقلب صرف اليورو في المخاطرة المصرفية. اليورو و اقتصاديات الدول العربية الفرص والتحديات ، 201. الأغواط، الجزائر. مقالة
- ✓ رحيمة، شعيب، و بو نوة وخياط. (2011). سياسة سعر الصرف في الجزائر. الجزائر. مقالة

مراجع الأنترنت

- ✓ http://www.douane.gov.dz/applications/stat. (s.d.).
- ✓ https://www.ons.dz. (s.d.).
- ✓ india, c. s. (1995). *directorate general of anti dumping ministre*. directorate general of anti dumping ministre.

الملخص :

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين تطورات سعر صرف الدينار الجزائري و الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020 ، وذلك من خلال تحليل المؤشرات الأساسية والمتمثلة في تطور سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي والأورو و وأثره على مركبات الميزان التجاري.

وقد توصلت الدراسة إلى أن ضعف الاقتصاد الجزائري وتركيزه على قطاع المحروقات جعله عرضة للصدمات الخارجية ، وأن سياسة سعر الصرف والميزان التجاري لا تتوافق مع سياسة تخفيض العملة للاعتماد على مصدر واحد للدخل هو الصادرات النفطية ، وشملت الدراسة أيضا تطورات سعر الدينار مقابل الدولار الأمريكي و الأورو على الميزان التجاري التي أظهرت تحمل الجزائر لتكاليف الفوارق بين العملات في حالة انخفاض الأورو مقابل الدولار الأمريكي .

الكلمات المفتاحية : سعر الصرف ، الميزان التجاري ، الجزائر

Abstract:

The research aims to study the relationship between the developments of the exchange rate of the Algerian dinar and the trade balance during the period from 2010 to 2020, by analyzing the basic indicators represented in the development of the price of the dinar against the US dollar and the euro and its impact on the components of the trade balance. The study concluded that the weakness of the Algerian economy and its focus on the hydrocarbon sector made it vulnerable to external shocks, and that the exchange rate policy and the trade balance are not compatible with the currency devaluation policy to rely on one source of income, which is oil exports. The study also included developments in the price of the dinar against the US dollar and the euro on The trade balance, which showed that Algeria bears the costs of the differences between currencies in the event of a decline in the euro against the US dollar.

Keywords: exchange rate, trade balance, Algeria